



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالب: - أيوب شاوش

بعنوان:

فعالية السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي

(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2020)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر "ب"	سليم حمود
مشرفا	أستاذ مساعد "أ"	محمد اليمين قاسمي
مناقشا	أستاذ مساعد "أ"	وارث سعيد

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
1438

الإهداء

الحمد لله رب العالمين الذي علا فقهر، وملك فقدر، وعفا فغفر، وعلم وستر، وهزم ونصر، وخلق ونشر، أن وفقني لإنجاز هذا العمل الذي أهدي ثمرته إلى الشمعة التي أنارت دربي، وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة، إلى الصدر الحنون والقلب الرقيق إلى أعز ما أملك في الدنيا معلمتي في الحياة،

"أمي الحبيبة"

من ناضلي لأجلي كي أرتاح وهياً لي أسباب النجاح

"أبي"

إلى اخوتي وأخواتي، وأخي الذي لم تلده أمي العزيز على قلبي رفيق دربي "أيمن بن قاسي".

من القلب أبعث أعز الشكر وخالص التقدير إلى من ساعدوني وساندوني في هذا العمل وحتى في مشواري

الدراسي شكراً من أعماق قلبي:

"نادي البصة الاقتصادي/شوقي/محمد/أيمن بلفار"

أيوب شاوش

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك، ان وفقتنا إلى انجاز هذا العمل البسيط فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى يا الله.

نتقدم بجزير الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق إلى استاذنا المشرف لما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيه وارشاد وتشجيع.

كذلك بودنا ان نتقدم بجزيل الشكر إلى كل زملائنا وكل من ساهم معنا وشاركنا بمساعدته لنا في هذا العمل، وبالأخص عمال مكتبة الكلية.

وفي الاخير لا تسعنا الكلمات لشكركم، فأنتم المرشدون والناصحون والمعلمون والمؤدبون، إلى كل معلمينا وأساتذتنا في كل الاطوار وصولا إلى كل الاطارات والاساتذة الجامعيين، شكرا على ما قدمتموه لنا شكرا.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فعالية السياسة الجبائية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف معطيات الجانب النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية، والمنهج التحليلي في تحليل واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)، مع استخدام برنامج SPSS في تحديد معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النمو الاقتصادي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يملك علاقة طردية مع الحصيلة الجبائية التي بدورها تحدد السياسة الجبائية في البلاد خلال فترة معينة.

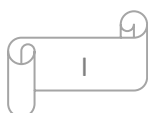
الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياسة الجبائية، الناتج المحلي الإجمالي، النظام الجبائي.

Abstract:

This study aimed to determine the effectiveness of fiscal policy on achieving economic growth in Algeria during the period (2015/2020), and for that, the descriptive approach was relied upon to describe the data of the theoretical side of economic growth and fiscal policy, and the analytical approach in analyzing the reality of fiscal policy and economic growth in Algeria during the period (2015/2020), with the use of the SPSS program to determine the correlation coefficient between tax revenue and GDP indicators that express economic growth.

The study reached several results, the most important of which is that economic growth is expressed in GDP, and it also has a positive relationship with the fiscal policy, which in turn determines the fiscal revenue in the country during a certain period.

Key words: Economic growth, tax policy, gross domestic product, tax system



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة الرموز
أ-د	مقدمة
35-9	الفصل لأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية
17-11	المبحث الأول: مدخل إلى النمو الاقتصادي
26-18	المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة الجبائية
34-27	المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية
68-36	الفصل الثاني: فعالية السياسة الجبائية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2005)
43-38	المبحث الأول: الجباية والسياسة الجبائية في الجزائر
68-44	المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر
71-69	الخاتمة
74-72	قائمة المراجع
75	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

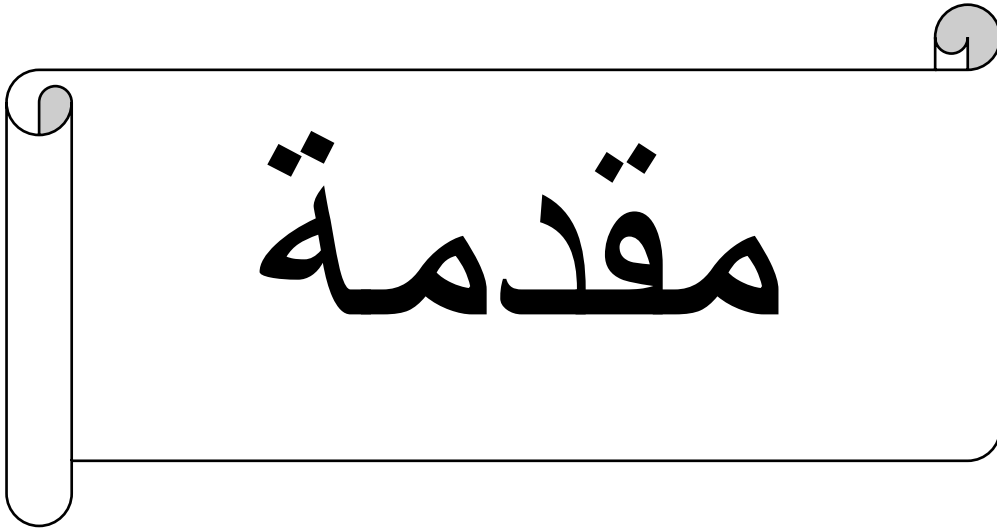
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاثار الناجمة عن الضرائب والنفقات	34
02	معدلات الضريبة على الدخل الاجمالي	46
03	الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)	52
04	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)	56
05	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)	57
06	تطورات الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)	59
07	تغيرات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)	59
08	تطورات الانفاق الوطني في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)	61
09	صافي الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2020/2015)	62
10	معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والاستهلاك	64
11	معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والاستثمار	65
12	معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والانفاق	65
13	معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والميزان التجاري	66
14	معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والناتج المحلي الاجمالي	67

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أثر السياسة الجبائية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي	32
02	توزيع تطبيقات الجباية في الجزائر	44
03	منحنى بياني يوضح معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015) بالنسبة المئوية.	63

قائمة الرموز والاختصارات

الشرح	الشرح باللغة الفرنسية	الرمز	رقم الرمز
الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le revenu brut	IRG	01
الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée	TVA	02
الرسم على النشاط المهني	Tirer parti de l'activité professionnelle	TAP	03
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des sociétés	IBS	04
الناتج المحلي الإجمالي	Le produit intérieur brut	PIB	05
السعر الجبائي	Prix fiscalité	PF	06



مقدمة

لم يبالغ "روبرت لوكاس" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1995 حينما قال "بمجرد أن يبدأ المرء في التفكير في النمو الاقتصادي فمن الصعب التفكير في أي شيء آخر، لأن عواقبه على رفاهية الإنسان هي ببساطة جد مذهلة..." نعم نمو الناتج الحقيقي شرط ضروري لنمو الدخل الحقيقي وبدون هذا النمو لا يمكن بلوغ مستويات دخل ومعيشة أعلى.

لذلك عاد النمو الاقتصادي للظهور في العقود الثلاثة الأخيرة كحقل مستقل في ميدان الاقتصاد وواحد من أهم المجالات الأكثر نشاطا في الدراسات البحثية، نظرا لأهميته البالغة التي يكتسبها كونه آلية قوية ومعبرة على القوة الاقتصادية للدولة وكذا على الاختلافات الموجودة في مستويات المعيشة الناتجة عن الاختلافات في معدلات النمو في جميع أنحاء مناطق وبلدان العالم، والتي تتأثر بعدة عوامل مرتبطة بالنمو الاقتصادي مثل الناتج رأس المال البشري والمادي وكذا التكنولوجيا.. إلخ، ولعل واحدة من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي هي الجباية والسياسة الجبائية المطبقة.

السياسة الجبائية التي تعد جزءا من السياسة الاقتصادية للدول، التي تعتمد فيها الدولة على مجموعة من البرامج التي تخططها مستخدمة فيها الأدوات الضريبية لأحداث أثار تتوافق مع أهدافها الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية. كون الجباية أحد أهم المصادر المالية التي تعتمد عليها الدول في تسيير شؤونها وتمويل أنشطتها الموجهة لتحقيق النمو الاقتصادي المراد سواء الداخلي أو الخارجي ورفع إيقاع الأنشطة الاقتصادية إلى مستويات أعلى وأقوى من خلال التسهيلات والتحفيزات الضريبية التي تقدمها إلى المستثمرين من أجل بعث الحركية الإنتاجية داخل الوطن، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي من جراء الأثر الرجعي الذي ينعكس بالإيجاب على التوظيف والدخل وبالتالي تحسين الوضع المعيشي.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي فعالية السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

تتفرع لدينا من منطلق الإشكالية الأساسية بعض الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو النمو الاقتصادي؟
- ما مفهوم الجباية؟
- ما هو تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضية الرئيسية:

للسياسة الجبائية دور هام ورئيسي على تحقيق النمو الاقتصادي، كونها حلقة أساسية تؤثر على النمو الاقتصادي، سواء من حيث مؤشرات ومعدلاته وأساليبه تحقيقه والتقدم فيه.

وللإجابة على الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضيات الفرعية:

- النمو الاقتصادي مصطلح اقتصادي يقيس التغيرات في نصيب الفرد من الدخل وكذا معدلات النمو في الدول.
- الجباية هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف بالضرائب والرسوم.
- ضعف التحصيل الضريبي في الجزائر يفسر ضعف تأثير الجباية على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية وكذا تحديد تأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي للدول، مع أخذ الجزائر كنموذج خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020.

حيز الدراسة:

يتمحور الحيز المكاني لدراستنا على دراسة حالة دولة الجزائر، أما الحيز الزمني فاخترنا أن يكن خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020.

منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي في تبيان وتحليل المعطيات المتعلقة بحالة الجزائر.

الدراسات السابقة

- مراد ناصر 2002: فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب -دراسة حالة الجزائر - هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نجاعة الإصلاح الضريبي ومدى تحقيقه للأهداف المسطرة له.
- عزازي إسماعيل 2009: دور النظام الضريبي في معالجة الاختلالات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2007 - حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التعديلات الحاصلة في ميدان الضرائب والسياسة المالية التي تنتهجها الدولة، وكذا إبراز مدى مواكبة الإصلاح الضريبي للإصلاح الاقتصادي وتحديد أهمية النظام الضريبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني.
- بوختالة هيثم، معوش نجم الدين 2019: دراسة تحليلية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 إلى غاية 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا معرفة أنواع الجباية في الجزائر.

- عفيف عبد الحميد: مدى فعالية السياسة الضريبية على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 2001 إلى 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية ونجاعة السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة.

خطة الدراسة

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى تحديد مختلف المفاهيم للسياسة الجبائية في المبحث الأول ثم تطرقنا إلى الجانب النظري للنمو الاقتصادي في المبحث الثاني، بالإضافة إلى العلاقة النظرية بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي كمبحث ثالث.

أما الفصل الثاني فخصصناه لتحديد الجباية والإصلاحات الجبائية في الجزائر في المبحث الأول، والمبحث الثاني خصص لدراسة حالة الجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020.

1

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو
الاقتصادي والسياسة الجبائية

يعتبر النمو الاقتصادي مراد ومسعى كل الدول والمجتمعات في العالم، فهو يعد مؤشرا هام للتطور الاقتصادي والرفاهية في البلدان، حيث يشير إلى الزيادة في القيمة الاقتصادية للبلد، كما انه يرتبط بشكل أو آخر بالسياسة الجبائية التي أضحت تكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول نظرا لما تدره الجبائية من إيرادات ضخمة تعتمد عليها الدول لتغطية نفقاتها وتمويل أنشطتها الاقتصادية، والتي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول. سنتطرق في هذا الفصل إلى التأصيل النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية وكذا العلاقة النظرية بينهما، بدأ بالمبحث الأول الذي سنحاول فيه التعرف على ماهية النمو الاقتصادي من خلال تقديم أهم التعريفات الخاصة به، بالإضافة إلى عوامله الأساسية التي تعتبر عنصرا لا غنى عنه، نظرا لمكانتها الأساسية في الموضوع، ومن ثم سنتطرق إلى نظريات النمو الاقتصادي في المدارس الاقتصادية مرورا إلى المبحث الثاني الذي خصص لدراسة السياسة الجبائية، حيث ارتأينا الي تقديم النظام الضريبي بصفة عامة كمدخل، ومن ثم الانتقال إلى معرفة السياسة الجبائية من حيث مفهوما وأدواتها وأهدافها، لننتهي في هذا الفصل بالمبحث الثالث الذي سنحاول فيه الربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية نظريا، من منطلق أهم المدارس المحللة للسياسة الجبائية والنمو الاقتصادي، والتعرف على تأثيرات السياسة الجبائية في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة عامة للنمو الاقتصادي، تشمل تعريف وتصنيفات النمو الاقتصادي، قياس وعوامل النمو الاقتصادي، وكذا نظريات النمو الاقتصادي في المدارس الاقتصادية. **المطلب الأول: تعريف وتصنيفات النمو الاقتصادي**

يمكن القول عن النمو الاقتصادي بأنه التطور الاقتصادي الحاصل في بلد ما، كما يمكن تصنيفه مقارنة بالنمو السكاني أو بدرجة التخطيط للوصول إليه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالنمو الاقتصادي من بينها:

التعريف الأول: يقيس النمو الاقتصادي التغير في نصيب الفرد من الدخل خلال فترة معينة، أي إن النمو الاقتصادي يعني تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي يقيس تطور مستوى المعيشة في بلد ما خلال فترة زمنية محددة.¹

يركز هذا التعريف بشكل أساسي على نصيب الفرد من الدخل، حيث يعتبر إن النمو الاقتصادي يمثل التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي تطور مستوى المعيشة.

التعريف الثاني: هو التوسع في الناتج الحقيقي أو الدخل الفردي من الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.²

بين هذا التعريف الآثار الإيجابية الناتجة عن تطور معدلات النمو الاقتصادي حيث أنه يؤدي الي توفير الموارد اللازمة والزيادة في الناتج القومي، هذا ما يؤدي إلى القضاء على المشاكل الاقتصادية.

التعريف الثالث: يمثل النمو الاقتصادي الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة، والناتج الوطني الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث يقاس الدخل الفردي انطلاقاً من الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان.³

وضح هذا التعريف دور الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي على الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي الذي يعكس التطور في النمو الاقتصادي، حيث يقاس الدخل الفردي بالمعادلة التالية:

1 - امين حواس؛ فاطمة الزهراء. مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-2018، ص 111.
2 - محمد عبد الله شاهين محمد. أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر، الطبعة 01، القاهرة -مصر- 2018، ص 195.
3 - ضيف احمد. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، تخصص نقود ومالية، 2015، ص 9.

$$\text{الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

الفرع الثاني: تصنيفات النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي كما يلي:

أ- في حالة ما إذا صنفنا النمو الاقتصادي مقارنة بالنمو السكاني فإننا نجد نوعين من النمو الاقتصادي وهما:¹

1. النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النوع من النمو كون نمو الدخل الكلي يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

2. النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النوع من النمو كون نمو الدخل الكلي يفوق نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يرتفع.

ب- أما إذا صنفنا النمو الاقتصادي من خلال مدى التخطيط له فإننا نجد ثلاث أنواع وهي:²

1. النمو الاقتصادي التلقائي: هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون اتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني.

2. النمو الاقتصادي العابر: هو ذلك النمو الذي يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لدور عوامل طارئة.

3. النمو الاقتصادي المخطط: هو ذلك النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع.

المطلب الثاني: قياس وعوامل النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي التغير في حجم النشاط الاقتصادي، لذلك يمكن قياسه انطلاقاً من مؤشرات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ذلك فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، والتي تعتبر محدداً أساسياً لمعدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي

يمكن الاعتماد على مجموعة من المقاييس في قياس النمو الاقتصادي نذكر منها:³

1 - فضيلة ملواح؛ علي مكيد. محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، مجلد 17، عدد خاص، جوان 2020، ص 128.

2 - بعوني ليلي. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص 778.

3- ضيف احمد. مرجع سابق، ص 12-13.

1_ **المعدلات النقدية للنمو:** هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

1-1 **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة .

2-1 **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس .

3-1 **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2_ **المعدلات العينية للنمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والنتائج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

3_ مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).

الفرع الثاني: عوامل النمو الاقتصادي

قدم الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:¹

1_ **اليد العاملة:** يمثل العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددًا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة .

2_ **عنصر رأس المال:** وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه .

3_ **التقدم التقني:** ويقصد به التغيير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع. فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج

1 - ضيف أحمد. مرجع سابق، ص 13-14.

سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل .

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي. فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع. ومن هنا يتبين لنا أن معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافة محددات النمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما سنكتشفه لاحقا عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

1. نظرية ابن خلدون:

ذكر في مقدمته المشهورة أنه بنقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة مما يعني اغناء الإنتاجية وزيادتها والذي بدوره ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية في الامة بسبب جني الأرباح من عملية الإنتاج والذي يعني أيضا بازدياد الأرباح تتراكم الثورة وتزداد الدخول.¹

2. النظرية الكلاسيكية:

من أشهر روادها ادم سميث وريكاردو وماثيوس وقد بنيت على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات، مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هذا العمل حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية كما ان عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى المستويات سيؤدي إلى زيادة المبادرات الفردية، كما نادى هذه النظرية بإمكانية من تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي اعتبرت تراكمه المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي.²

1 - عمارة البشير. نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، دفاتر ميكاس، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 436.

2 - نفس المرجع، ص 437.

3. النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، ويتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو وهي:¹

- معدل النمو الفعلي: يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل؛
- معدل النمو المرغوب: يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها؛
- معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

4. النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها:²

- نموذج بول رومر وروبرت لوكس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني؛
- أما غريك مانكيوي وديفيد ويل سنة 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج لتربط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوي للوحدة الصحيح.

وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة أنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال البشري، رأس المال المادي.

5. نظرية النمو المتوازن:

هي أقرب أن تكون استراتيجية للنمو الاقتصادي وليس فقط مجرد نظرية قدمها "تيركس" بناء على تطوير نظرية الدفع القوية، تعني أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد، أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاع الاقتصاد المختلفة تتشابه مع بعضها البعض، ولأن كل قطاع من قطاعات

1 - فضيلة ملواح؛ علي مكيد. مرجع سابق، ص 129.

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الاقتصاد يمثل سوقاً لناتج القطاعات الأخرى فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني، تجعله قادراً على التغلب على الكثير من عوائق النمو، مما يؤدي إلى أن يكون هذا الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته من خلال تنمية تراكمية وذاتية تقوي ذاتها بذاتها.¹

6. نظرية النمو الغير متوازن:

تعني أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الاقتصاد من قبل الدولة، وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع واحد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية، وذلك بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة قطاعات الاقتصاد.²

7. نظرية الدفعة القوية:

لابد للاقتصاد من دفعة قوية تحثه على الانطلاق نحو النمو ذاتيا، هذه الدفعة تتمثل في توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء المرافق والبنى التحتية مثل الطرق ووسائل النقل والمدارس والجامعات وغيرها من البنى الضرورية، لإطلاق حجم ضخم آخر من الصناعات ما كانت لتنشأ لولا الخدمات الضخمة التي تم توفيرها من خلال الدفع القوي للاقتصاد هذه الدفعة حسب صاحب النظرية "روزنتين رادون" يقدر حجمها ما يقارب 13 بالمئة من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من النمو، ترتفع تدريجيا مما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي، وبالتالي زيادة الميل الحدي للادخار من اجل مشروعات ضخمة في الاقتصاد.³

8. النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر لفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها "الفريد مارشال"، "فيسكل وكلارك" قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى لنمو، كما ان نمو الناتج الوطني يؤدي الي نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في لمجتمع، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع تنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم

1 - عمارة البشير. مرجع سابق، ص438.

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 - نفس المرجع، ص 437.

يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائماً على الجديد والابتكار.¹

المبحث الثاني: مدخل عام للسياسة الجبائية

خصصنا هذا المبحث لدراسة نظرية حول السياسة الجبائية، من خلال الانطلاق من معرفة النظام الضريبي في المطلب الأول، ومن ثم التطرق لمفهوم السياسة الجبائية وادواتها كمطلب ثاني، أما المطلب الثالث فيتمحور حول خصائص واهداف السياسة الجبائية، أخيراً ومطلب رابع سنخرج إلى طبيعة وتطبيقات السياسة الجبائية.

المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي

يمثل النظام الضريبي الإطار القانوني الذي يضم مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم عملية تحصيل الضرائب من الافراد، الشركات والمؤسسات.

الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي

للنظام الضريبي عدة تعريفات منها:

التعريف الأول: هو مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع مختلف.²

التعريف الثاني: يتضمن النظام الضريبي أنظمة فرعية مترابطة تتمثل في النظام الفرعي للضرائب والنظام الفرعي لإدارة الضرائب، حيث يتم تقديم النظام الفرعي للضرائب كمجموعة من الضرائب والرسوم المقررة تشريعياً والتي يتم دفعها من قبل الكيانات القانونية والأشخاص الطبيعيين، بينما تغطي إدارة الضرائب مجموعة الهيئات المخولة من قبل الدولة لممارسة الرقابة على احترام التزامات دافعي الضرائب.³

¹ - فضيلة ملواح؛ علي مكيد. مرج سابق، ص 128.

² - سعيد عبد العزيز عثمان. **النظم الضريبية (مدخل نظري وتطبيقي)**، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 13.

³ - Vladimir N. Nazarov. **Tax System : The Concept and its Legal Content**, IEJME — MATHEMATICS EDUCATION 2016, VOL. 11, NO. 7, P 2197.

التعريف الثالث: هو مجموعة من الضرائب المباشرة وغير مباشرة السارية المفعول، والتي وضعت لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، فالنظام الضريبي هو تشكيلة متنوعة من الضرائب وضعت لتكون وسيلة من وسائل السياسة المالية والاقتصادية.¹

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي:

النظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها الدولة من خلال تشريعات وقوانين، والتي يتم دفعها من قبل الكيانات القانونية والأشخاص الطبيعيين، حيث تتلاءم هذه الضرائب مع خصائص البيئة التي تعمل بها، وتعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة وفق السياسة الضريبية للدولة.

الفرع الثاني: أهمية دراسة النظم الضريبية:

إن النظام الضريبي في دولة ما، ما هو إلا دالة في النظام الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي السائد في تلك الدولة، لذلك اكتست دراسة النظم الضريبية أهمية بالغة في المجتمع حيث يتم دراستها على مستويين:²

- المستوى الأول: الدولة وقطاع الأعمال المحلي والأجنبي.
- المستوى الثاني: القطاع العائلي والدارسين.

ففي المستوى الأول يهتم المسؤولون الحكوميون بمدى تأثير التغيرات الضريبية على مستويات التشغيل، والادخار، والاستثمار، والتأثير على حجم الحصيلة الضريبية الموجهة أساسا لتمويل النفقات العمومية، كما يهتم المسؤولون في هذا المستوى على إبرام المعاهدات الضريبية الدولية لتجنب الازدواج الضريبي، وكذا دراسة التنسيق الضريبي الدولي لإقامة التجمعات الاقتصادية أما قطاع الأعمال المحلي والأجنبي فيتركز اهتمامه بالدرجة الأولى على مدى تأثير التغيرات الضريبية على أرباحهم من جهة، وعلى نظام الحوافز الضريبية المقدم لهم من جهة ثانية.

أما في المستوى الثاني فيتركز اهتمام القطاع العائلي على مدى تأثير هذه النظم على مستوياتهم المعيشية وعلى مدخراتهم، أما بالنسبة للدارسين والباحثين فإن اهتمامهم يندرج ضمن مسعى معرفي من أجل معرفة مدى نجاح هذه النظم في تحقيق أهدافها.

¹ - الوالي فاطمة؛ بنشلاط مصطفى. دراسة قياسية لفعالية النظام الضريب في زيادة ارادات الميزانية العامة خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990/2019، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 01، جوان 2022، ص308.

² - ولهي بوعلام. النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2019، ص 26.

الفرع الثالث: النظم الضريبية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

من المعلوم أن النظم الضريبية السائدة في هذا البلد أو ذلك، تؤثر في الواقع الاقتصادي السائد في المجتمع، وفي الأهمية النسبية لمختلف مكوناته، فالدول المتقدمة اقتصاديا يتمتع أفرادها بمستويات دخول عالية وهو ما يجعل ضرائب الدخل في موقع الصدارة من بين مختلف الصور الفنية للضرائب، ويوجد العديد من العوامل التي تؤثر على شكل النظام الضريبي لأي بلد من بينها:¹

يؤثر الهيكل الاقتصادي للمجتمع في شكل النظام الضريبي، ومن ثم فإن النظام الضريبي قد يختلف من دولة صناعية إلى دولة زراعية، من دولة تستخدم الأساليب الحديثة في الزراعة على سبيل المثال إلى دولة لا تستخدمها أساسا وهو ما يطرح مشكلة فرض الضرائب على الإيرادات الفلاحية بصفة خاصة.

يختلف العبء الضريبي في دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب عن العبء الضريبي في دولة غير ديمقراطية لا يسمح فيها تبادل السلطة، حيث أنه يشمل فرض الضريبة في الدول التي بها مجالس تشريعية تشكيلية، وقد تضطر هذه الدول في معظم الأحيان إلى زيادة الموارد المالية لتغطية برامج الإنفاق الحكومية غير الرشيدة، وبقدر ما يتأثر النظام الضريبي بالواقع السياسي فإنه يتأثر كذلك بتطبيق العلاقات السياسية بين الدول، إذ أن وجود علاقات سياسية متميزة بين مجموعة من الدول تجعلها تتعامل فيما بينها بمعاملة ضريبية تتسم بالفعالية (توحيد السياسة الضريبية) كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي، وقد تتأثر النظم الضريبية بكل من الفلسفات والأحوال الاجتماعية السائدة في المجتمع، فمن الأهمية بمكان أن نطبق العدالة في فرض الضريبة مع مراعاة الدخل المرتفع والدخل المنخفض.

وتلعب عادات المجتمع وقيمه الأخلاقية دورا هاما في تحديد النظم الضريبية، ففي الدول التي ينتشر فيها تعاطي الخمر والمسكرات بأنواعها وتتم فيها المعاملات الربوية، وتعم فيها ألعاب المراهقات واليانصيب، يصبح للضرائب على هذه المجالات مكانا بارزا في نظامها الضريبي والعكس بالعكس.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الجبائية وأدواتها

تمثل السياسة الجبائية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحديد وتنفيذ النظام الضريبي في البلد من أجل تحقيق الأهداف المسطرة مثل تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية:

1 - نفس المرجع، ص 27.

لتحديد مفهوم السياسة الجبائية سنعرض مجموعة من التعاريف الهامة ومنها:

التعريف الأول: تعد السياسة الضريبية للدول جزءا من سياستها الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج التي تضعها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتماشى مع أهداف الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.¹

التعريف الثاني: تتعلق السياسة الضريبية بجميع القرارات والتوجيهات التي تحدد خصائص النظام الضريبي والتي تجعل من الممكن تمويل الانفاق العام مع دعم النشاط الاقتصادي.²

التعريف الثالث: السياسة الضريبية هي مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.³

الفرع الثاني: أدوات السياسة الجبائية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات الأساسية والهامة التي تعتمد عليها الدولة في عمليات دعم الاستثمار والنشاط الاقتصادي على نحو يزيد من التكيف والتنافسية، ومن بين أهم أدوات السياسة الجبائية نجد ما يلي:

1- الإعفاء الضريبي:

يعرف الإعفاء الضريبي على انه عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة.⁴

كما انه هناك نوعين من الإعفاءات الضريبية هما، إعفاء دائم وإعفاء مؤقت ويرتبط بمكان فرض الضريبة أو بأهمية النشاط الممارس، ومدى تأثيره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد يسمى الإعفاء الضريبي في بعض الأدبيات الضريبية " بالإجازة الضريبية" وهي تتعلق بمنح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات، وهي بذلك تمثل حافزا ضريبيا للاستثمار بحيث تزيد من العائد الصافي وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات في بداية حياته الإنتاجية ومن بين الآثار الإيجابية للإجازة الضريبية نجد الآتي:⁵

1 - المرسي السيد حجازي. **النظم الضريبية بين النظري والتطبيقي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص42.

2 - Pierre cliche. **Politique fiscale**, le dictionnaire encyclopédique, p 1.

3 - ولهي بوعلام. مرجع سابق، ص35.

4 - عبد المجيد قدي. **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 173.

5 - سعيد عبد العزيز عثمان. **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 97.

- زيادة العائد الصافي المتوقع أن يحصل عليه المستثمر؛
- تحقيق سيولة ذاتية للمستثمر؛
- يمكن أن يتغير الهيكل التمويلي في صالح التمويل الذاتي.

2- التخفيضات الضريبية: يمكن تقسيم التخفيضات الضريبية إلى الأنواع التالية:¹

أ- التخفيضات المتعلقة بالمعدل:

تتمثل في أن يتم إخضاع المكلف بالضريبة (أو الممول) إلى معدلات خاصة بدل معدلات النظام العام مقابل الالتزام ببعض الشروط القانونية كما هو مطبق على الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في الجزائر حيث يتم تطبيق معدلا خاصا قدره 19% على أرباح الشركات في الجزائر، التي تنشط في الإنتاج والبناء والأنشطة السياحية بينما يطبق معدل 25% على باقي الأنشطة.

ب- التخفيضات المتعلقة بأساس الضريبة (الوعاء):

هي التخفيضات التي تمس الأساس الخاضع للضريبة (الوعاء) قبل فرض الضريبة مثل التخفيضات الممنوحة عند تقديم طلب مشترك لغرض توحيد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي ما بين الزوج وزوجته المحققين لمداخيل خاضعة في الجزائر.

ج- التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة:

وهي تلك التخفيضات المطبقة على المبلغ النهائي للضريبة المستحقة مثل التخفيضات المطبقة على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي للمكلفين القاطنين والناشطين تجاريا في ولايات الجنوب الكبير في الجزائر.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية العديد من الأهداف منها:²

أولا: أهداف السياسة الضريبية في الفكر المالي التقليدي

¹ - ولهي بوعلام. مرجع سابق، ص 37.

² - بوقضية محمد صالح؛ بن جبور لخضر. السياسة الجبائية والاصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1970 / 2018)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، مستغانم، 2020/2019، ص 19-24.

إن فكرة حياد الدولة في تلك الازمنة كان له أثر على حياد المالية العامة بالتالي اقتضت أهداف السياسة الجبائية على الجانب المالي فقط، فكان التقليديون آنذاك يركزون على الاقتطاعات الجبائية التي تجلب أكبر قدر ممكن من الإيرادات لخزينة الدولة، وهذا لا يكون إلا بثلاثة أصول:

- إنتاجية الاقتطاعات الجبائية: ويتعين في هذا المعنى تحقيق أكبر حصة صافية من الإيرادات " بعد خصم أعباء الجبائية"، من هنا تفضل التقليديين للاقتطاعات الجبائية التي تتوفر فيها القواعد الأساسية (العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل، والاقتصاد في النفقات).

- ثبات الاقتطاعات الجبائية: يعني ألا تتأثر حصة الاقتطاعات الجبائية بالتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، خاصة في مرحلة الانكماش الاقتصادي، إذ أن حصة الاقتطاعات الجبائية ترتفع عادة في أوقات الرواج بسبب ازدياد الدخل والانتاج مما يتفق مع خاصية إنتاجية الاقتطاعات الجبائية.

- مرونة الاقتطاعات الجبائية: وينبغي هنا أن الزيادة في سعرها لا يؤدي إلى انكماش وعائها، ومعنى ذلك أن حصيلتها تزيد بزيادة سعرها، وفي حالة العكس نقول أن الاقتطاعات الجبائية غير مرنة. من هنا عمد التقليديون إلى تفضيل الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة، كونها في ذلك تدوب في ثمن السلعة أو الخدمة بالتالي لا يشعر المكلف بأثرها، فتتميز بحصيلة كبيرة حتى في فترة الانكماش.

إن نشأة النظام الرأسمالي تطلب تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على زيادة تراكم رأس المال، فكان ذلك أحد العوامل الذي جعل من التقليديين يفضلون الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة وخاصة تلك التي تفرض على الاستهلاك، من هنا يتضح أن الاقتطاعات الجبائية غير المرغوب فيها هي التي تمس الدخل والثروات والمتمثلة في الاقتطاعات الجبائية المباشرة، أما عن الاقتطاعات الجبائية التصاعدية فقد عارضها التقليديون واعتبروا أن الاقتطاعات الجبائية النسبية هي أكثر عدالة.

ثانياً: أهداف السياسة الجبائية في الفكر المالي الحديث

إن عجز النظام المالي عن التصدي أزمة الكساد العالمي لعام 1929 م، وفشل نظرية التوازن التلقائي عن طريق السوق، استدعى الأمر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، سعياً منها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع توفير بعض الخدمات الضرورية، ومن ثم تكييف النظام المالي بما في ذلك النظام الجبائي، ومع اضمحلال مفهوم الدولة الحارسة سادة مبدأ الدولة المتدخلة الذي أخذ على عاتقه تقديم الخدمات الضرورية لجميع المواطنين، وتبعاً لذلك أخذ مفهوم الاقتطاعات الجبائية يتغير مع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبحت الاقتطاعات الجبائية في لائحة الوسائل المستخدمة من طرف الدولة في التدخل وفقاً للظروف والحاجات. إن المشاكل التي طرحتها قوى السوق

كالأسعار مثال، تعد السياسة الجبائية إحدى الوسائل لمعالجة هذه المشاكل بتخفيض الاقتطاعات الجبائية على الاستهلاك في الاسعار، ذلك حماية للقدرة الشرائية، كما تتدخل السياسة الجبائية في:

- معالجة المشاكل التي تحدث في السوق على مستوى الاسعار بتخفيض الاقتطاعات الجبائية من أجل حماية الاستهلاك، رفعها من أجل صرف النظر عن استهلاك بعض السلع وكبح بعض أشكال توظيف الاموال وذلك بزيادة العبء الجبائي؛

- البحث والتحريض على النمو السكاني والاستثمار، بواسطة سياسة الاعفاءات الجبائية والتخفيضات الجبائية؛

- حماية الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية من خلال سياسة الرسوم الجمركية؛

- عدالة توزيع الأعباء العامة مع إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل عن طريق إعفاء المداخل المتدنية، وفي المقابل رفعاً للاقتطاعات الجبائية على أصحاب الاموال والعقارات والثروات المرتفعة.

فأصبحت تستخدم السياسة الجبائية من أجل دفع عجلة التنمية وتدعيمها والحد من أخطار الركود الاقتصادي والتضخم، من هنا يمكن القول أن المفهوم المعاصر للسياسة الجبائية لم يتخلى عن مبدأ وفرت الحصيلة مع مبدأ العدالة الجبائية، فأعطى للاقتطاعات الجبائية مكانة التدخل الاقتصادي، ف جاء بمداول جديد للعدالة الجبائية، ولم يقتصر على المساواة من خلال إلزام كل الافراد فقط، لكن عن طريق إخضاع المادة الجبائية حسب مقدرة المكلف وتبعاً لما تجنيه من موارد ودخول ثم إعادة توزيعها في الانفاق العام، هذاما يبين أن العدالة لم تعد مجرد قاعدة من قواعد الاقتطاعات الجبائية، بل صار تهدف امن أهدافها. وبوجه عام، تسعى السياسة الجبائية لتحقيق مجموعة من الأهداف في أي مجتمع كان، من جملة هذه الاهداف الاتي: أهداف مالية، أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف سياسية.

ثالثاً: أهداف السياسة الجبائية في بعدها الاقتصادي

كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية، فإن للسياسة الجبائية دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك عبر الدورة الاقتصادية وعن طريق تخفيض الاقتطاعات الجبائية أثناء فترة الانكماش لزيادة الانفاق، ورفعها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كذلك استعملت لتشجيع نشاط اقتصادي معين، بمنحه إعفاء خلال فترة معينة وعلى مواد أولية خاصة بهذا النشاط، وهذا ضمن إطار السياسة الجبائية.

أما عن النتائج التي يمكن تحقيقها، تهدف السياسة الجبائية الجمركية مثال إلى حماية الانتاج الوطني في مجموعة أو نوع من أنواعه، كذلك تشجيع إنشاء المساكن، بإلغاء الاقتطاعات الجبائية

المفروضة على البناء أو المواد المستعملة للبناء أو على دخل العقارات كذلك تشجيع فروع صناعية معينة بالتخفيض أو إلغاء الاقتطاعات الجبائية المفروضة عليه، ومن المحتمل أن يكون الهدف الاقتصادي عكسياً يعني بذلك الحد من توسع نشاط معين، وهنا تفرض اقتطاعات جبائية مرتفعة على هذا النشاط بغية تنمية أنشطة ذات أولوية، هذا في حدود النظام الاقتصادي القائم.

كذلك من جملة الأهداف نورد ما يلي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات بزيادة الاقتطاعات الجبائية على الاستيراد في المقابل تخفيض أو إعفاء لضريبة التصدير؛
- توجيه نمط استهلاك المجتمع، مثال الحد من استهلاك بعض السلع الكمالية المستوردة؛
- إن الاقتطاعات الجبائية المفروضة على أصحاب المداخل المرتفعة تساهم في زيادة الاستهلاك الحكومي، وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما يساهم في الوصول إلى مستوى التشغيل التام؛
- تستعمل الاقتطاعات الجبائية في تعبئة الموارد المالية، كتشجيع الادخار أو الاعفاء الكلي أو الجزئي للمداخل المودعة لدى البنوك من الاقتطاعات الجبائية مع مراعاة معدلات التضخم لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- كما أن السياسة الجبائية تؤثر على السياسة الاقتصادية ذلك بالتأثير على العناصر الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة مع المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار، الادخار والإنتاج.

رابعاً: أهداف السياسة الجبائية في بعدها الاجتماعي والسياسي

إن سير آليات الاقتصاد في إطار نظام اقتصاد السوق تؤدي إلى نوع من العدالة على المستوى الاجتماعي مما يستوجب القضاء عليها أو تصحيحها عن طريق الاقتطاع الجبائي، وهو ما يصطلح عليه بالتغيير أي من خلال الجبائي التد الجبائي في الحياة الاجتماعية وهذا بفرض اقتطاعات جبائية تصاعدية فالنسبة أو المعدل التصاعدي يطبق في العديد من الحالات كالضريبة على الدخل والضريبة على الثروة ولكن الأشكال الذي يطرح يتمثل في كيفية معرفة حدود التصاعدية، حيث يلاحظ عند تجاوز نسبة الاقتطاع لحد معين يؤدي إلى آثار اقتصادية سيئة كما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الغش والتهرب الجبائي.

ويمكن تناول موضوع التغيير الجبائي من حيث عناصر، إعادة توزيع الدخل الوطني، التوازن الجهوي، كالاتي:

1 - إعادة توزيع الدخل الوطني: ينتج عن التوزيع الاولي للدخل الوطني ظاهرة لا مساواة مما تستوجب تصحيحها، وهذا التصحيح يكون إما بتزايد النفقات العمومية على شكل إعانات اجتماعية أو استثمارات جماعية لحساب الطبقات الاكثر حرمانا أو على شكل إجراءات جبائية موجهة نحو إعفاء المداخيل الضعيفة، وفي الواقع العملي فإنه يتم التوفيق بين هذين النوعين من التدخل لان التزايد في النفقات العمومية يمول في أغلب الاحيان بزيادة جباية المداخيل المرتفعة حيث يكون دور الدولة دورا معدلا أو منظما لتوزيع المداخيل في المجتمع.

2- التوازن الجهوي: يحافظ التوازن الجهوي على نفس مستوى النمو بالنسبة لكل المناطق ومن كل الجوانب (هياكل قاعدية، خدمات)، إضافة إلى منح هذه المناطق نصيبا من الدخل الوطني في توزيع الميزانية الاستثمارية الوطنية، هذا يعطي فكرة لا مركزية للسلطة الجبائية، ومن هذا المنطلق تظهر فكرة الجباية المحلية.

إن استقلالية الجبائية المحلية هي نسبية بطبيعتها أي أن الدولة تسمح للجماعات المحلية بتسيير بعض الاقتطاعات الجبائية التي ترتبط بالخصائص الاقتصادية، والاجتماعية لكل منطقة، كتوزيع السكان، الظروف المناخية والجغرافية، الانتشار الصناعي، هيكل الانتاج.

كذلك يمكن أن يكون للسياسة الجبائية أثر عام أو أثر جزئي في مجالات معينة بالنسبة لأحداث آثار جذرية في المجتمع، فنجد أن بعض الاشتراكيين قد فضلوا اللجوء إلى فرض اقتطاعات جبائية بدال من العنف لتحقيق ملكية الدولة لوسائل الانتاج مع تساوي الاوضاع الاجتماعية.

وإذا كان لينين قد وصف كوتسكي بأنه مرتد الا أن المبادئ الضريبية التي نادى بها هذا الاخير طبقت في بريطانيا بعد الحرب وأدت إلى ما سماه البعض بالثورة الصامتة، بذلك فرضت اقتطاعات جبائية تصاعدية مرتفعة على الدخول والتركات في حين خفضت الاقتطاعات الجبائية على السلع الضرورية الواسعة الانتشار عكس السلع الكمالية التي أضحت الاقتطاعات الجبائية مرتفعة.

هكذا سمحت هذه السياسة الجبائية الفعالة بتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال رفع القوة الشرائية الحقيقية لذوي الدخول المحدودة من تلك التي يتمتع أصحابها بدخول مرتفعة وقد طبقت نفس السياسة في البلاد الإسكندنافية وأعطت نفس النتائج.

إن السياسة الجبائية هي محور العالقة بين المجتمع والسلطة الحاكمة، لذا من العدالة الاجتماعية للسياسة الجبائية تحقيق التوزيع العادل للثروات والخيرات بين أفراد المجتمع مع التقسيم العادل لأعباء الدولة بين أفراد المجتمع وحسب قدرات الممولين ومن أهمها ما يلي:

- الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة، فبعض السلع تكون منافية للعادات والتقاليد أو ذات أضرار بالصحة العمومية فتحاول الدولة أن تحد من انتشارها، ال بل محاربتها فتلجأ إلى وسائل عديدة منها الاقتطاعات الجبائية، ومن خلال زيادة الاقتطاعات الجبائية على هذا النوع من السلع للحد من شرائها كفرض اقتطاعات جبائية على التبغ والكحول؛

- تخفيف من أزمة السكن بمنح قطاع السكن و العمليات المتعلقة به إعفاءات و امتيازات جبائية وهذا ضمن اطار السياسة الجبائية لسد العجز من الوحدات السكنية، ومن ثم القضاء النسبي على ظاهرة العزوبة؛

- تشجيع النسل، إذ تستطيع الدولة أن تؤثر على السياسة السكانية من خلال الاقتطاعات الجبائية، فنجد بعض الدول ذات المساحات الشاسعة مثل أستراليا والسعودية وبما أن عدد السكان قليل فيها نسبيا، تتجه نحو زيادة السكان وزيادة المواليد فتعمل على تخفيض معدلات الضرائب كلما زاد عدد أفراد الأسرة أو تخفيض الاقتطاعات الجبائية على الدخل؛

- بمقدور السياسة الجبائية أن تعالج مشاكل البيئة، ذلك عن طريق فرض اقتطاعات جبائية متزايدة على المنتجات الكيميائية والبتروولية التي تخلف غازات سامة تؤثر على النظام البيئي وظاهرة الاحتباس الحراري، زد على ذلك حماية أفراد الدولة من أمراض ناجمة عن التلوث البيئي، وهذا من خلال فرض ضريبة بيئية على المواد المستخدمة في عملية التصنيع والتي تحدث تلوثا بيئيا أو على الانبعاثات الناشئة عن هذه العمليات ومما تقدم، تعد السياسة الجبائية كأداة للتصحيحات والتسويات الاجتماعية و المساهمة في خلق توازن اجتماعي.

3-الاهداف في بعدها السياسي : للسياسة الجبائية دورا بارزا في تحقيق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما تستعمل من أجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي في الدولة، فتفرض الرسوم الجمركية أو تخفض هذه الرسوم على منتجات بعض الدول مقارنة بدول أخرى وهذا استعمالا سياسيا للسياسة الجبائية.

وخلاصة القول إن أهداف السياسة الجبائية تتمشى والاضاع الاقتصادية والسياسية وكذا مرحلة النمو التي يجتازها البلد.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة العلاقة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: المدرسة الفكرية لكينز المحدثة للجبائية

نفصل فيها كالآتي:¹

أولاً: نموذج سميث ووايت

يقوم نموذج سميث على تعميم نموذج هاورد إلى حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الضرائب والنفقات العمومية، فان هاورد حاول تغيير النمو الاقتصادي وعدم التوازن المصاحب له بالاعتماد على ثلاثة معدلات وإلى عدم التطابق بينما يؤدي إلى بروز الاختلال على مستوى الاقتصاد الكلي، فوايت يهتم أساساً بمشكلة التعادل الفعلي والضروري بمعنى اللاتوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، أما إشكالية سميث فهي قريبة جداً من إشكالية وايت، غير أن نموذجه كان غنياً بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الاتفاقية والجبائية، إذا فهدف سميث في دراسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات وهي التي توافق الاستخدامات الكاملة للطاقة الإنتاجية وبين اتجاهات النمو، وعليه نموذج سميث يتجه إلى اعتبار دور الجبائية على إنها عنصر مهم، ولكن جزئي يضمن السياسات الاقتصادية المتكاملة.

ـ السياسة الجبائية واختيار معدل النمو الاقتصادي التوازني، بالنسبة لسميث ووايت تكون امام نمو اقتصادي متوازن عندما يكون معدل طلب فعلي يساوي معدل نمو الإنتاجي C^Q

$$\frac{B(\pi - NTY)}{1 - C(1 - TY) - Y} - 1 = D[1 - C(1 - TY) - Y]$$

حيث

T : معدل ضريبية؛

N : الضرائب على الأرباح؛

π : أرباح اجمالية قبل فرض الضريبة T؛

G : نفقات عمومية التي هي عبارة عن نفقات استهلاكية؛

C : الاستهلاك الخاص؛

D : معامل فعالية الاستثمار.

1 - بوختالة هيثم؛ معوش نجم الدين. دراسة تحليلية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990/2017)، جامعة محمد البشير الابراهيمى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، برج بوعرييرج، 2019/2018، ص 20-21.

تقول نظرية سميث من خلال معادلته أن TY الضغط الجبائي وضرائب على الأرباح يمكن لها أن تلعب دورا فعال في المساواة بين Q و QD ، من جهة أخرى الرفع من هذه المساواة إلى مستوى الأمتل الذي يمكن أن يكون مستوى العمالة كاملة لقوى العمل كما عند وايت.

قام وايت بتقديم عرض وافي حول الطريقة التي يمكن للجباية من خلالها أن تحقق المعدل الفعلي والمعدل الضروري.

ومن هنا فان الدولة يمكنها التأثير مباشرة على معدل النمو التوازني والممكن الوصول إليه بالاعتماد على السياسة الجبائية، فبالإضافة للاقتطاعات الجبائية هو أداة محددة لمستوى النمو المحتمل وبالمقابل لا يمكنها التأثير على هذا الأخير لأنها لا تتدخل في نموذج سميث إلا على مستوى الاختبارات الفعلية التي يقوم بها المقاولون لأنه يجب على السياسة الجبائية أن تسمح لمعدل نمو فعلي أن يوافق معدل النمو اقتصاديا.

ثانيا: ادخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الآجال الطويلة

مشكل المساواة بين معدل النمو الطلبي الفعلي و معدل نمو القدرة الإنتاجية المفترض بأنه في الأجل طويل العرض والطلب ينمو أن بنفس المعدل المضمون والذي يسميه معدل القدرة الكاملة، يعمل "كوريهار" على توضيح أن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازي الموافق للتشغيل الكامل لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل بالنسبة له ارتفاع معدل ضغط الجبائي ty المفروض أنه يجعل معدل نمو القدرة الكاملة غير متغيرة، وهو الفرق الأساسي بين هذا النموذج سميث ووايت، فهذان الأخيران يعتبران أن العوامل هم ضحية الوهم الجبائي لأنهم يخصصون نسبة ثابتة من مداخيلهم خام (قبل الضريبة) للاستهلاك، أي ارتفاع الجباية لا يؤثر على سلوكهم واستهلاكهم الممكن في ومن في هذا النموذج مثلما هو الحال في النماذج السابقة استخدام معدل الضغط الجبائي من أجل الرفع من معدل القدرة الكاملة إلى مستوى المعدل الطبيعي للنمو، ولضمان تفادي اللاتوازنات التي تحدث في المدى الطويل.

إن مختلف النماذج التي تعرضنا لها سابقا تبين لنا أن السياسة الجبائية لا يمكن تجاهلها كأداة لتعديل الطلب الكلي، تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية التي لديها القدرة على التأثير في آن واحد على قيمة مختلف معدلات النمو الاقتصادي وعلى عملية المساواة بين معدلين الفعلي والمضمون.

المطلب الثاني: المدارس النيوكلاسيكية وتحليلها للسياسة الجبائية والنمو الاقتصادي

وفقا للنمو الكلاسيكي فإن معدل النمو الاقتصادي في آجال طويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف السياسات الاقتصادية والمالية خصوصا، إلا أن هذه الأخيرة في مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الجبائية التي يتم استخدامها من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل للنمو. إن إدخال الجبائية ضمن النموذج النيوكلاسيكي يؤدي إلى اقتصاد يتجه أو يلتحق بمجال النمو المتوازن. وقدمت هذه المدرسة نماذج لتحليل السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي هي: ¹

أولا: نموذج J.crnnowall

حاول التوفيق بين الكينزيين المحدثين ومقاربة النيوكلاسيك وذلك أنه في ضل نموذج كينز حيث التشغيل الكامل يؤدي في الواقع إلى نفس نتائج النموذج النيوكلاسيكي وذلك عن طريق استبدال الميكانيزم مرونة الأسعار بميكانيزم مرونة السياسة الجبائية من خلال سياسة النمو عبر السياسة الجبائية في ظل هذه الأخيرة مستوى الضرائب هو متغير متحكم فيه، في حين أن الإنفاق العام يتحدد بواسطة ميل إنفاق والمفترض بمثابته حسب افتراضاتهم.

ثانيا: نموذج Sato.R

الجبائية تؤثر على عملية توزيع الثروة في مختلف الطبقات الاجتماعية وهو ما سوف يقودنا إلى نتيجة أساسية وذات أهمية بالغة بالنسبة لنموذج Sato.R، وهي أن السياسة الجبائية لها أثر توزيعي لا يمكن إهماله الذي يأتي من إعادة توزيع مستويات الدخل والثروة بين الفئات وإنما هي تعديل هذه المستويات في حد ذاتها، فالضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لها أثر عكسي للأثر السابق والجبائية تؤثر كذلك بشكل أساسي على توسيع مداخيل في الأجل الطويل، فالرسم على القيمة المضافة إلى إن معدل النمو في التوازن ليس مثاليا، لا يؤخذون بالحسبان أن الزيادة في الإنتاج لها اثر على الجبائية، ومن اجل تصحيح هذه النظرية الاقتصادية، ثم اقتراح الباهم مصححة تعتمد على إعانات وضرائب، الهدف منها إعادة تخصيص الموارد حيث تدخل الدولة باستخدام نظام جبائي فعال لها.

المطلب الثالث: تأثيرات السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي

تؤثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي من خلال: ²

أولا: تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي

¹ - ولهي بوعلام. مرجع سابق، ص 21-22.

² - ولهي بوعلام. مرجع سابق، ص 38-43.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الاقتصادية التي تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقها، حيث تقوم الدولة بدور المحرك من خلال تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة، إذ أن تخفيض الضرائب بنسبة ΔT يحدث زيادة في الدخل بنسبة ΔY وهو ما تبرزه العلاقة التالية:

$$\Delta Y = \frac{C}{1 - C} \Delta T$$

ΔT : تغير الضرائب؛

ΔY : تغير الدخل؛

C : الميل الحدي للاستهلاك.

ولذلك فان تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي يتجسد في الاتي:

1- تأثير السياسة الضريبية على معدل تكوين رأس المال (Δ):

من المعلوم أن معدل تكوين رأس المال يتكون من:

- معدل المدخرات المحلية (خ/ل) حيث (خ) حجم المدخرات الكلية و(ل) الدخل القومي الحقيقي؛
- معدل تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل؛
- فرص الاستثمار المتاحة داخل المجتمع.

ويظهر تأثير السياسة الضريبية على معدل المدخرات، أو حجم الاستثمار الخاص، أو في كليهما، فعندئذ تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق، فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، ولذلك يمكن أن نفرق بين ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك، ففي حال ضرائب الدخل يمكن استخدام الحوافز الضريبية خاصة ما يتعلق بمعدل الاهتلاك الذي يعرف على أنه اهتلاك قيمة الأصل التاريخية على فترة زمنية تقل عن الحياة الإنتاجية له.

بدورها تلعب الضرائب غير المباشرة دورا هاما في تكوين رأس المال من خلال:

- تخصيص هذه الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات خاصة إذا فرضت على كل السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع المتممة بانخفاض مرونة الطلب السعرية عليها؛
- ينخفض عبء الضريبة على الاستهلاك أكثر منه على المدخرات مقارنة بـضرائب الدخل ذات الحصيلة المتساوية لأنها ترتبط بمستوى الاستهلاك وليس بمستوى الدخل؛

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية

- يمكن أن تساهم الضرائب على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة عالية الثمن في زيادة حجم المدخرات الوطنية، ومن ثم إمكانية زيادة معدل تكوين رأس المال خصوصا إذا عرفنا أن مثل هذه الأنواع من السلع يستنزف قدرا كبيرا من المواد الاقتصادية؛
- عادة لا تؤدي الضرائب على الاستهلاك إلى تخفيض حجم مدخرات قطاع الأعمال طالما تستطيع المنشآت الإنتاجية نقل عبء الضرائب إلى الأمام أي إلى المستهلك.

2- تأثير السياسة الضريبية على المعدل الحدي لرأس المال والإنتاج

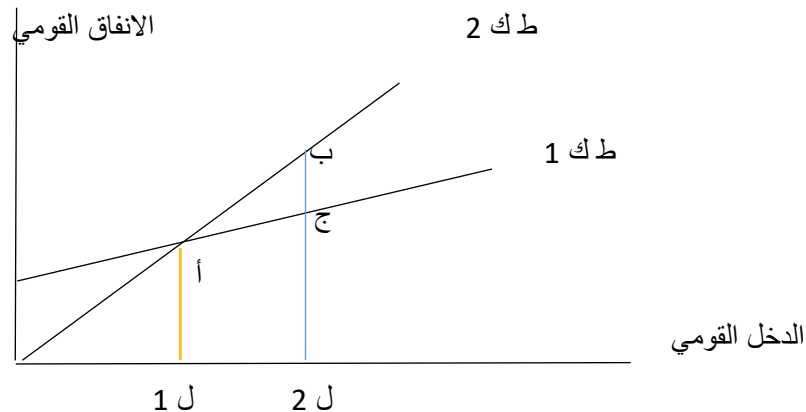
تؤثر السياسة الضريبية على المعدل الحدي لرأس المال والإنتاج كالتالي:

- استخدام الضرائب النوعية التي تفصل الاستثمارات؛
- تقلل الضرائب من اقتصاديات الحجم خصوصا ضرائب الاستهلاك وذلك من خلال تخفيضها للطلب على المنتجات؛
- ضرائب الاستهلاك يمكن أن تلعب دورا هاما في تقليل استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية وتوفير الصرف الأجنبي اللازم لاستيراد السلع المطلوبة للتكوين الرأسمالي؛
- ستمكن الضرائب المؤسسات من استخدام أفضل الطرق الإنتاجية، ومن ثم في التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية؛
- يمكن للضرائب أن تؤثر في سرعة التطور التكنولوجي من خلال المعاملة الضريبية المميزة للطرق الإنتاجية المختلفة.

ثانيا: تأثير السياسة الضريبية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمكن توضيح أثر السياسة الضريبية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أثر السياسة الجبائية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي



المصدر: ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2019، ص 42.

بحيث:

يمثل خط "45" نقاط التوازن المحتملة ككل في الدخل القومي والإنفاق القومي، بينما تمثل النقطة (ل 2) الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، ويمثل المنحنى (ط ك 1) منحني الطلب الكلي الذي يعبر منحني الإنفاق القومي في حين تمثل النقطة (أ) موضع تقاطع منحني (ط ك 1) مع خط 45° تحقق دخلا قوميا قدره (ل 1) من الدخل التوازني.

يلاحظ من الشكل السابق أن الدخل التوازني للاقتصاد القومي (ل 1) أصغر من دخل العمالة الكاملة (ل 2) أي توجد فجوة انكماشية في الطلب الكلي تقدر بالمسافة (ب ج) وإزالة هذه الفجوة والوصول إلى الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية (ل 2) تستخدم السياسة الضريبية الملائمة المتمثلة في تخفيض معدلات الضرائب حتى تسمح بزيادة دخل القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص وتتمثل الخطوط العريضة للسياسة الضريبية في الخطوات المتتابعة التالية:

- 1- حساب الناتج القومي الممكن؛
 - 2- التنبؤ بمستوى الناتج الفعلي في غياب السياسة الضريبية؛
 - 3- تحديد التغيرات الضريبية اللازمة لغلق الفجوة بين الناتج القومي الممكن والناتج القومي الفعلي.
- وقد تصطدم السياسة الضريبية أحيانا بمعوقات لعل أهمها:

- مدى انتشار الوعي الضريبي لدى فئات واسعة من الأفراد؛
- إمكانية التوافق والربط بين جانب الإنفاق العام وجانب الضرائب؛
- مدى حساسية وقابلية النظام الضريبي للاستجابة لمختلف التغيرات.

وقد تبرز أحيانا العلاقة ما بين الضريبة والإنفاق من خلال مكونات ضبط أوضاع المالية العامة، حيث يتم استخدام منهج التقدير المطبق لنوعين من أنواع ضبط أوضاع المالية العامة وهما: الضبط القائم على الضريبة، والضبط القائم على مساهمات تخفيضات الإنفاق، وقد نتج عن استخدام هذا التحليل النتائج الرئيسية التالية:

- 1- تتسم عمليات الإنفاق القائمة على الإنفاق بأنها أقل انكماشاً من التصحيح الذي يعتمد على الضرائب حيث يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل (1%) من إجمالي الناتج المحلي

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية

إلى التأثير على إجمالي الناتج المحلي بنسبة (-13%) بعد مرور عامين، أما في حالة البرامج القائمة على الإنفاق يبلغ حجم التأثير (-0.3%) بعد عامين، وهذا ليس له دلالة إحصائية.

2- يسجل الطلب الفعلي انكماشاً في ظل النمطين المتبعين ولكن درجة انكماشه أكثر في ظل مجموعة التدابير القائمة على الضرائب أكثر منه في ظل التدابير القائمة على الإنفاق، حيث يتراجع الطلب المحلي بنمو (0.9%) بعد عامين بينما تتجاوز نسبة التراجع 1.8% في ظل التدابير المعتمدة على الضرائب.

3- يؤدي ارتفاع الصادرات الصافية إلى تحقيق آثار الضبط القائمة على إجمالي الناتج المحلي في الحالتين، ومع ذلك يتسم تحسين الصادرات المقترن بالتدابير القائمة على الإنفاق بأنه أكبر بكثير من حاله التدابير القائمة على الضرائب، بينما تسجل الواردات هبوطاً أكبر في حالة التصحيح القائم على الضرائب.

للإشارة أن البنوك المركزية تميل إلى فكرة تفضيل التدابير على الإنفاق لتخفيض العجز، وذلك أن الزيادة في الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى ارتفاع فوري في التضخم، وبالتالي تراجع احتمالات اتخاذ تدابير لتخفيض أسعار الفائدة في البنوك المركزية التي تتجنب التضخم.

ذلك أن الأمر لا يقتصر على توقع الآثار السلبية والإيجابية على النمو الاقتصادي للضرائب والنفقات فحسب، لكن يعتمد على كيفية التمويل كذلك، حيث أن صافي التأثير على النمو وزيادة العجز يعتمد على التغيرات في الضرائب والنفقات، فعلى سبيل المثال إن زيادة العجز المترامنة مع تخفيف الضرائب التشويهية تمكن من تعزيز النمو، وفي هذه الحالة يبدو أن طريقة تمويل زيادة العجز قد تكون ذات أهمية إذا ما كانت البدائل تتطوي على واقع مختلف على مدخرات القطاع الخاص، ومن ثم على قرارات الاستثمار وهو ما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم (1): الآثار الناجمة عن الضرائب والنفقات

العجز	الانفاق العام		ممولة عن طريق	
	غير منتجة	منتجة	تشويهية	ضرائب
غير محدد	سلبية	إيجابية/سلبية	تشويهية	ضرائب
		حسب حجم تدخل الدولة	غير تشويهية	
سلبية	صفر	إيجابية	غير تشويهية	
	سلبية	غير محدد	/	العجز

المصدر: ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2019، ص 43.

خلاصة الفصل

في الأخير يمكن القول أن النمو الاقتصادي يتحقق بزيادة الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد، كونه يقاس عادة من خلال الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معين، كما انه يعنى بتطور القيمة الاقتصادية للدول ويؤدي إلى مستوى معيشي أفضل وأرقى، ويتأثر بعدة عوامل أهمها السياسة الجبائية التي تمثل حلقة هامة في السياسة الاقتصادية للدولة، كونها عامل محفز للنمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تمويل النفقات العامة، وتشجيع الاستثمار وتعزيز نشاط الشركات، كما تساهم التسهيلات الجبائية في تشجيع الابتكار والتطوير وتحسين الإنتاجية، لذلك يجب تنفيذ السياسة الجبائية بكفاءة عالية وتوازن مما يدعم تطور معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: فعالية السياسة الجبائية على
تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
(2020/2015)

تمهيد

دائما ما تسعى الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير سياستها الاقتصادية والجبائية للوصول إلى أعلى مراتب التطور والازدهار في شتى المجالات، حتى أضحي موضوع السياسة الجبائية وتأثيراتها خاصة على النمو الاقتصادي محل نقاش ودراسة كون السياسة الجبائية تحمل دورا إيجابيا في النشاط الاقتصادي، حيث سنهدف في هذا الفصل إلى تحليل فعالية السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)، بالاعتماد على معطيات علمية رقمية موثوقة ومنشورة تسمح لنا بمعرفة ذلك، باتباع خطة مقسمة إلى مبحثين، حيث سنتعرف في المبحث الأول على الجباية والإصلاحات الجبائية في الجزائر، أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى واقع الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015).

المبحث الأول: الإصلاحات الجبائية في الجزائر

تعتبر الجبائية في الجزائر أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها في إدارة نفقاتها وتفعيل سياستها الاقتصادية، كما اخضعت الدولة الجزائرية سياستها الجبائية إلى العديد من الإصلاحات التي تتماشى مع أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الضريبية

لابد من إخضاع الجبائية إلى إصلاحات دائمة ومستمرة لتطويرها، وتحسين إيراداتها حتى تواكب التغيرات الاقتصادية في العالم وكذا أهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي

يتم تصميم الأنظمة الضريبية في العادة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الضريبية التي يتم تحديدها بدلالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، إلا أن معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي تتغير بفعل عوامل عديدة، مما يجعل النظام الضريبي عاجزا عن تحقيق الأهداف، وهذا ما يستدعي تغييره ومراجعته، وتدعى هذه المراجعة والتغيير بالإصلاح الضريبي. كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه "مجموع التغييرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، ولا يعني الإصلاح بحال من الأحوال مجرد إدخال تعديلات على النظام الضريبي، وهو خلاصة مسار معقد من العمليات والإجراءات يتم التخطيط لها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة.¹

الفرع الثاني: معايير الإصلاح الضريبي

تتمثل المعايير التي يجب أن يركز عليها الإصلاح الضريبي كالاتي:²

1.2 العدالة: في التنظيم الفني للضريبة، بحيث يتلاءم كل نوع منها مع طبيعة الأوعية المفروضة عليها، وظروف المكلفين بها، ومدى كفاءة الإدارة الضريبية في تحقيقها، ولذلك فإن التحديات التي تواجهه الدول، وخاصة النامية منها، تتطلب أن يكون نظامها الضريبي على قدر كبير من العدالة الضريبية.

1 - شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجبائية العادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، كلية العلوم لاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة تلمسان، ديسمبر 2016، ص 51-52.

2 - نفس المرجع، ص 52.

2.2 الشفافية: في القواعد القانونية، التي تنظم أساليب الاستقطاع الضريبي، والمنوطة بمعدلات الضريبة، وتحديد الأوعية المختلفة المفروضة عليها، والمكلفين بها، وكيفية ربطها وتحصيلها، بما لا يدع مجالاً للتحكم أو التعسف في تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية.

3.2 المرونة: في الاستجابة للتغيرات، أو التقلبات الاقتصادية المختلفة.

4.2 الحياد: في معاملة الأوعية الضريبية المختلفة، أو بالمكلفين بالضريبة، بما لا يخل باليات السوق، فلا تتأثر الخيارات الاقتصادية المتعلقة بالادخار أو الاستثمار أو الاستهلاك.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

لقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، سواء على مستوى النظام الضريبي أو على مستوى النظام الاقتصادي، يمكن إجمالها فيما يلي¹:

أ. على مستوى النظام الضريبي:

1- زيادة الحصيلة الضريبية: لقد عمل المشرع الجزائري على وضع إجراءات جديدة تتمثل في توسيع مجال تطبيق الضريبة والتخفيض من حجم الإعفاءات والتقليص من المعدلات الضريبية بالإضافة إلى إلغاء سياسة الضرائب المتعددة بهدف زيادة الحصيلة الجبائية، إذ أننا نلمس تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال، من خلال الارتفاع الملموس في الإيرادات الجبائية منذ دخول الإصلاحات حيز التطبيق من سنة لأخرى.

2- تغيير فلسفة الضرائب المتعددة: في هذا الإطار يمكن القول بأن النظام الجبائي قد تم تبسيطه، ويظهر ذلك من خلال إلغاء الضرائب المتعددة وإيجاد ضريبة وحيدة، فبالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) جاءت لتعوض الضرائب المتعددة على الدخل، وجاء الرسم على القيمة المضافة (TVA) ليعوض الضرائب على رقم الأعمال، حيث أن من ثمره هذا التبسيط انخفاض نفقات التحصيل، وتقلص حجم التهرب الضريبي لكون أن المعاملة الضريبية أصبحت واضحة وتتم بطريقة بسيطة وسهلة.

3- محاربة الغش والتهرب الضريبي: يعتبر الغش والتهرب الضريبي أحد المشاكل الهامة التي يعاني منها النظام الضريبي حيث يؤدي إلى إضعاف مردودية ذلك النظام، ونقص في الحصيلة الضريبية، وللتخفيف من هذه الظاهرة الخطيرة قام المشرع الجزائري بسن مجموعة من القوانين

¹ - علي عزوز. إصلاحات النظام الجبائية وانعكاساته على تطوير الجبائية المحلية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، ص 153-156.

والتشريعات التي تهدف إلى تبسيط النظام الضريبي من خلال إنشاء ضرائب سهلة وبسيطة يسهل متابعتها وتحصيلها فمثلا تم تأسيس الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بموجب الإصلاح الضريبي لسنة 1992 التي تقوم في مضمونها على مبدأ الشفافية والحياد في المعاملات.

ب- على مستوى النظام الاقتصادي:

1- **الزيادة في الاستثمارات:** لقد كان المشرع الجزائري يهدف من وراء هذه الإصلاحات الجبائية التي قام بها، والتي تتضمن جملة من التسهيلات والحوافز الجبائية، زيادة حجم ونوع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ، فمجمّل الضرائب التي جاء بها الإصلاح تعمل في هذا الإطار، إذ نجد أن الضريبة على القيمة المضافة (TVA) تعامل كل القطاعات معاملة واحدة، وتمتاز بطابع حيادي بحيث تفرض على القيمة الإضافية ، مع إعفاء بعض الصادرات من دفع الرسم مما يؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي والنفقات على هذه المؤسسات، الأمر الذي يدفعها إلى الزيادة في الإنتاج عن طريق توسيع مجال الاستثمارات.

2- **الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي:** أمام الوضعية المزرية التي كانت تعيشها الجزائر، ومعاناتها من الاختلال المالي، فقد استوجب عليها تكسير الحلقة المفرغة التي كان يتخبط فيها اقتصادها الوطني منذ 1986، فجاء الإصلاح الضريبي الذي كان يهدف لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى، كما كان يهدف إلى خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

بالإضافة إلى هدف إعادة توزيع المداخل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

المطلب الثالث: دوافع وأهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر

تميز النظام الضريبي في الجزائر إلى غاية 1992 بعدم الاستقرار، والتعقيد وارتفاع المعدلات الضريبية، مما تطلب إقامة إصلاحات عديدة مع مرور الوقت.

الفرع الأول: دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر

تكمن الأسباب الرئيسية للإصلاح الضريبي في الجزائر فيما يلي:¹

- 1- **عدم ملاءمة النظام الضريبي للمتغيرات الراهنة:** النظام الضريبي القديم لا يتلاءم مع متطلبات المؤسسة الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتحولها إلى اقتصاد السوق ومن أهم أسباب عدم ملاءمة النظام الضريبي التحديد غير العقلاني للأعباء القابلة للخصم.
- 2- **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** تميز النظام الضريبي القديم بتنوع الضرائب وتعدد معدلاتها واختلاف مواعيد تحصيلها، مما تسبب في صعوبة تسيير الجباية العادية، الشيء الذي عقد مهمة موظفي إدارة الضرائب، وأدى إلى كثرة المنازعات بين المؤسسات من جهة والإدارة من جهة أخرى.
- 3- **ثقل العبء الضريبي:** تعتبر المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات مرتفعة، حيث أن العبء الضريبي مرتفع جدا في الجزائر، نتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، مما يشكل ضغطا على خزينة المؤسسة كما يمثل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم التوازن المالي للمؤسسات.
- 4- **عدم فعالية المزايا الجبائية في تشجيع الاستثمار:** تعتبر التحفيزات الضريبية من أهم الآليات التي يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات الاقتصادية، حيث تضحى الخزينة العمومية بقدر معين من الاقتطاع الضريبي مقابل حث المؤسسات على الاستثمار وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج لتحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية للدولة لكن الامتيازات الجبائية الموجودة في النظام الضريبي السابق لم تحقق تلك الأهداف.
- 5- **ضعف العدالة الضريبية:** تميز النظام الضريبي الجزائري القديم بلا عدالته، فطريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة فقط على فئة الموظفين، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها طابع المعدل النسبي وليس التصاعدي، إضافة إلى عدم مراعاة الوضعية العامة للمكلف بسبب وجود ضرائب نوعية واختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات العمومية والخاصة.
- 6- **ضعف الإدارة الضريبية:** يعتبر العنصر البشري أساس نجاح أي عملية اصلاحية، والإدارة الضريبية باعتبارها همزة وصل بين المكلفين والنظام الضريبي تمثل أهم عنصر في نجاح

¹ - سلطاني سمير؛ شافعي عبدو. دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة عين من المؤسسات الاقتصادية-مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 219، 220.

الإصلاح الضريبي، أما سابقا فالإدارة الضريبية تعتبر من بين الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي القديم، بسبب تدني المستوى التعليمي والتكويني لموظفي الضرائب، إضافة إلى نقص التقنيات المتطورة مثل نظام الإعلام الآلي.

7- **الغش والتهرب الضريبيين:** يعني وجود ثغرات عديدة في التشريع الضريبي القديم ساهمت في رفع حدة التهرب الضريبي حيث أدى نقص الوعي الضريبي للمكلفين إلى استغلال هذه الثغرات للتهرب من الضريبة.

الفرع الثاني: اهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر

شهدت السياسة الجبائية إصلاحات جوهرية في السنوات الأخيرة ومن أهم هذه التعديلات والإصلاحات ما يلي:¹

- فرض ضرائب جديدة خاصة على المواد المستوردة باعتبار الجزائر من الدول المستوردة لمعظم احتياجاتها خاصة الأجهزة الالكترونية والسيارات وبعض المنتجات الاستهلاكية؛
- تخفيض الاخضاع إلى النظام الحقيقي من 15 مليون إلى 8 ملايين من أجل محاولة تحسين المداخل الجبائية، وتحويل أصحاب المهن الحرة من نظام الدفع الجزافي إلى النظام الحقيقي التصريحي، وفرض ضرائب على الفلاحين؛
- إعفاء أصحاب الدخل الصغيرة من الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث تم تحديد نسبة الاخضاع في المداخل التجارية ابتداء من 240 ألف دج أي 20 ألف للشهر بالنسبة للمداخل التجارية بعدما كانت 120 ألف دج فقط، والإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمال بالنسبة للمرتبات والأجور التي تقل عن 30 ألف دج؛
- تشجيع المستثمرين وقطاع الاعمال عن طريق تخفيض الرسم على النشاط المهني من 2 بالمئة إلى 1.5 بالمئة، ومنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين، والإعفاء الكلي بالنسبة للمؤسسات الناشئة لمدة 5 سنوات وكذا بالنسبة للمنتجين، وتطبيق المعدل المخفض 10 بالمئة شرط إعادة استثمار النتائج المحققة لهم.

الفرع الثالث: أثر الإصلاحات الجبائية

تؤثر الإصلاحات الجبائية على كل من الاستثمار والتجارة الخارجية بالشكل التالي:

1 - شيخي حسين؛ عتيق لعل. سياسة اصلاح النظام الجبائي-دراسة حالة الجزائر-مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، ماي 2022، ص 672-674.

أ- أثر الإصلاحات الجبائية على الاستثمار:

للضريبة دور مؤثر على النشاط الاستثماري رغم انعدام التناسق بين هذين المفهومين، حيث أن كل قطاع جبائي من المفروض أنه ينقص من الأرباح التي توجه لدعم وترقية الاستثمار، غير أنه يمكنهما العمل جنبا إلى جنب لتحقيق الأهداف المسطرة، فتظهر إذا العلاقة الوطيدة بين الاستثمار والضريبة سواء من حيث خلق مناخ مناسب للاستثمار أو تمويل الاستثمارات، حيث تسعى دول العالم لجذب الاستثمارات مستخدمة في ذلك عدة أساليب من أهمها الضرائب، وذلك من خلال تقديم امتيازات وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي.¹

ب- أثر الإصلاحات الجبائية على الانفاق الاستهلاكي

يؤدي فرض الضريبة على الانفاق الاستهلاكي للمكلف ذو الدخل المحدود إلى التخفيض من استهلاكه الكمالية، ويتحول إلى السلع الأساسية، أما ذوي الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي.²

ج- أثر الإصلاحات الجبائية على الإنتاج والعمالة

تؤثر الإصلاحات الضريبية على القدرة الشرائية للفرد ونتاجيته، حيث تؤدي إلى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج والدخل، وتساعد على تنشيط المجال الاقتصادي وزيادة في حجم الانفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة العمالة والحد من ظاهرة البطالة.³

د- أثر الإصلاحات الجبائية على التضخم

من أهم مظاهر التضخم ارتفاع الكتلة النقدية عن كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق، ومن أجل الحد من هذه الظاهرة لابد من فرض ضرائب حديثة أو رفع معدلات الضرائب السابقة من أجل تخفيض الدخل الحقيقي للفرد، ومنه انخفاض طلبه على مختلف السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض معدلات التضخم.⁴

1 - زبوش عبد الرؤوف. أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-2021، ص 255.

2 - محمود جمام. النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-أطروحة لنيل شهادة دكتور دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 64.

3 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

4 - محمود جمام. مرجع سابق، ص 66.

المبحث الثاني: واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

وضعت الجزائر استراتيجيات عديدة لرفع من قوتها الاقتصادية وتحقيق نمو في اقتصادها في ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم، كما أنها سعت من خلال العديد من الإصلاحات في سياستها الجبائية للرفع من ارادتها الجبائية، التي تعتمد عليها بشكل كبير لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

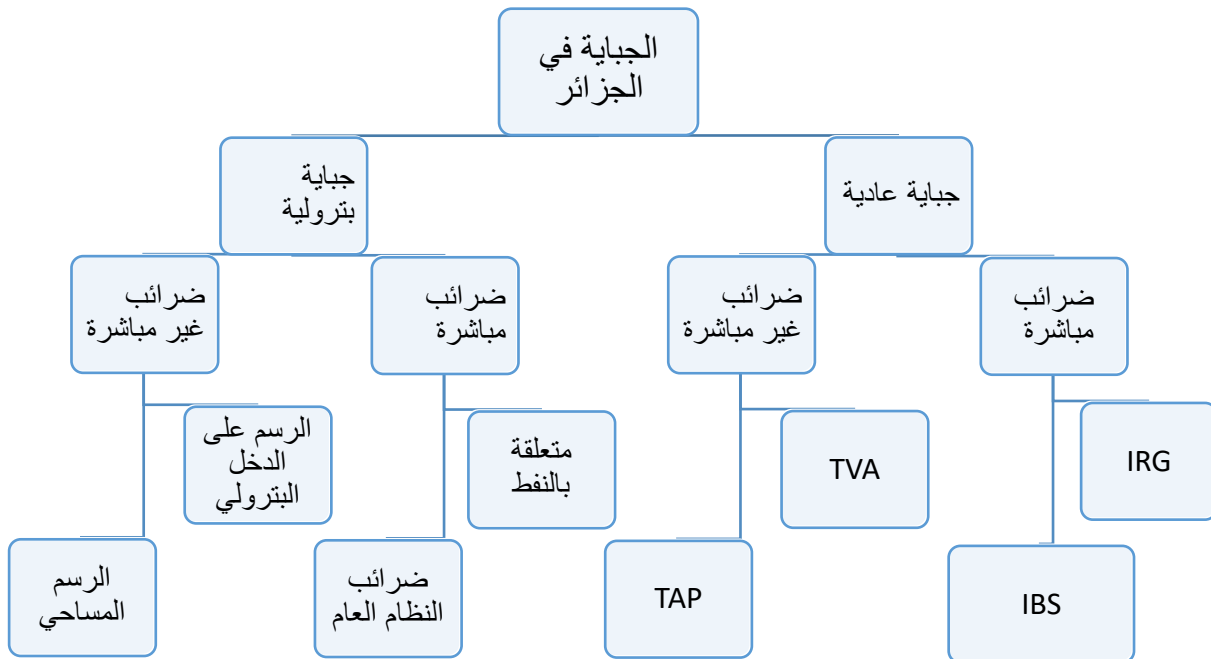
المطلب الأول: تحليل الحصيلة المالية للنظام الجبائي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

تعتبر الجبائية في الجزائر مورد هام لها لذا فهي تركز بشكل كبير على تحصيلاتها الجبائية التي تغطي معظم نفقات الدولة وبالتالي لا بد من تحليلها وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تطبيقات السياسة الجبائية في الجزائر

يمكن تبسيط تطبيقات السياسة الجبائية في الجزائر وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(2): توزيع تطبيقات الجبائية في الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات ولهي بوعلام. مرجع سابق، ص 58-62-72-96-97.

أولاً: الجباية العادية

تعتبر الجباية العادية أحد أهم مصادر التمويل للدولة الجزائرية، وتفرض ضرائبها على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والنشاطات الاقتصادية خارج المحروقات، تنقسم إلى مجموعة من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة، تفصل فيهما كما يلي:

1_ ضرائب مباشرة: تنقسم الضرائب المباشرة إلى:

1_1 الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تعرف الضريبة على الدخل الإجمالي حسب المادة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه تفرض ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بالضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.¹

كما أنه وحسب المادة 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يخضع لضريبة الدخل مداخل الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم داخل الجزائر، بحيث يعتبر أن موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:

(1) الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له،

(2) الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية،

(3) الأشخاص الذين يمارسون نشاط مهنيًا بالجزائر سواء أكانوا أجراء أم لا.

كذلك يعتبر أن موطن تكليفهم في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.²

حسب المادة 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليهم إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلد آخر.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 01، 2023.

² نفس المرجع، المادة 3، 2023.

³ نفس المرجع، المادة 4، 2023.

حددت المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول التصاعدي التالي:

الجدول رقم (2): معدلات الضريبة على الدخل الاجمالي

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة
%0	لا يتجاوز 240.000 دج
%23	من 240.000 دج إلى 480.000 دج
%27	من 480.000 دج إلى 960.000 دج
%30	من 960.000 دج إلى 1.920.000 دج
%33	من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج
%35	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023.

2_1 الضريبة على أرباح الشركات IBS

تعرف الضريبة على أرباح الشركات حسب المادة 136 على أنه تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات.¹

تطبق الضريبة على أرباح الشركات حسب المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حسب المجال التالي:²

(1) الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

أ) شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري؛

ب) الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم؛

ج) هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

(2) المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

كما تخضع لهذه الضريبة:

¹المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 135، 2023.

²نفس المرجع، المادة 136، 2023.

-الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.

-الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:¹

- 19% بالنسبة لأنشطة انجاز السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

تحسب الضريبة على أرباح الشركات انطلاقا من أساسها وهو النتيجة الجبائية التي تحسب على النحو التالي:

أساس فرض الضريبة على أرباح الشركات هو النتيجة الجبائية {الربح الخاضع} حيث أن:²

مبلغ الضريبة المستحقة الخاصة بأرباح الشركات = النتيجة الجبائية {الربح الخاضع} × معدل الضريبة على أرباح الشركات.

حيث النتيجة الجبائية {الربح الخاضع} = النتيجة المحاسبية + الأعباء غير المقبولة - التخفيضات

حيث النتيجة المحاسبية = الإيرادات ح/7× - الأعباء ح/6×.

2_ الضرائب الغير مباشرة

تنقسم الضرائب الغير مباشرة كما يلي:

2_1 الرسم على النشاط المهني TAP

يعرف الرسم على النشاط المهني حسب المادة رقم 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة يستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الاعمال الذي يتم تحقيقه في الجزائر من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون أنشطة تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية وكذا ضريبة أرباح الشركات.³

يستحق الرسم على النشاط المهني على المجال التالي:

¹- قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، مرجع سابق، المادة 150، 2023، ص58.

²- نفس المرجع، المادة 140، 2023، ص51

³- نفس المرجع، المادة 217، 2023، ص82.

- الإيرادات الاجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما، ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية ماعدا مداخيل الأشخاص الطبيعية الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنوية أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.

- رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة، الذين يمارسون نشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح التجارية والصناعية، أو الضريبة على أرباح الشركات.

ويقصد برقم الأعمال الإيرادات المحققة على جميع البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه غير أنه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها.

وبالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية والبناء يتكون رقم الأعمال من مبلغ المقبوضات للسنة المالية، يجب تسوية الحقوق المستحقة على مجموع الأشغال على الأكثر عن تاريخ الاستلام المؤقت باستثناء الديون لدى الإدارات العمومية والجماعات المحلية.

ولا تطبق هذه الأحكام في حالة مؤسسات الأشغال التي تقوم أيضا بعمليات الترقية العقارية.

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يلي: ¹

- 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج؛
- 2% فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، مع تخفيض بنسبة 25%؛
- وكذلك بالنسبة للنشاطات الأخرى؛
- 3% بالنسبة للنشاطات الخاصة بالنقل عن طريق الأنابيب للمحروقات.

2_2 الرسم على القيمة المضافة TVA

يعرف الرسم على القيمة المضافة على أنه، ضريبة موحدة ومجزأة الدفع يقع مبلغ الدفع على القيمة المضافة السلع والخدمات أثناء انتاجها وتداولها بطريقة تضمن المساواة والعدالة في تحصيلها ويتحملها المستهلك الأخير.²

¹- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية لعام للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 219.
²- العقون زهرة. فكارشة سفيان، الرسم على القيمة المضافة وتأثيرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص 197.

كما أنه حسب المادة 2 من قانون الرسم على رقم الاعمال، تخضع وجوبا للرسم على القيمة المضافة العمليات التالية:¹

- المبيعات التي يقوم بها المنتجون؛
 - الاشغال العقارية؛
 - المبيعات على الحال الأصلي، من المنتجات أو البضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفق شروط البيع بالجملة؛
 - المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة؛
 - المبيعات لأنفسهم؛
 - عمليات الايجار وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والاشغال العقارية؛
 - بيوع العقارات أو المحلات التجارية التي يمارسها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك باسمهم.
- كما حددت المادة 3 من قانون الرسم على رقم الاعمال، العمليات الخاضعة للضريبة اختياريا كالآتي:²
- الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم، يجوز هم أن يختاروا بناء تصريح منهم، لاكتسابهم صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة.
- يمكن طلب الاختيار، في أي الوقت من السنة ويجب أن ينهي الاختيار إلى علم مفتشية الرسوم على رقم الاعمال التي يتبع لها مكان فرض الضريبة.
- يمكن أن يشمل الاختيار كل العمليات أو جزءا منها.
- ويحدد الاختيار ضمنيا، ما لم يحمل نقص صريح.
- معدلات الرسم على القيمة المضافة:

- 9% كمعدل مخفض، والذي يطبق على المنتجات والمواد والاشغال والعمليات والخدمات التي نصت عليها المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الاعمال.
- 19% كمعدل عادي.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، المادة 2، 2023، ص5.

2- نفس المرجع، المادة 3، ص 6.

ثانيا: الجباية البترولية

تعتبر الجباية البترولية نظام موازي للجباية العادية، نظرا لما يقدمه من إيرادات ضخمة لميزانية الدولة، فهو نظام يعتمد على مجموعة من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة لفصل فيها كما يلي¹:

1_ الضرائب المباشرة

تتكون الضرائب المباشرة للجباية البترولية من الضرائب المرتبطة بالنفط ومن ضرائب النظام العام.

1_1 الضرائب المرتبطة بالنفط:

إن الضرائب المرتبطة هي تلك الضرائب المرتبطة بالمحروقات التي يمكن ابرازها في العلاقة التالية:

$$F = 0,85 (CA - Cs - R) + IDP (t.p)$$

حيث:

F : الجباية البترولية؛

CA : رقم الأعمال؛

R : الإتاوة؛

CA : الأعباء الهيكلية للاستغلال؛

IDP (t.p): الضريبة المباشرة البترولية.

حيث يتم احتساب الإتاوة على أساس الكميات المنتجة مقيمة ب:

أ- الأسعار المحددة بشكل نظامي فيما يخص المحروقات السائلة الموجهة للتصدير مع عدم إمكانية أن تكون هذه الأسعار أقل من سعر التصدير.

ب- أسعار البيع المحققة فيما يخص المحروقات الغازية المصدرة كما هي على حالتها.

ج- الأسعار المحددة بالنسبة للمحروقات الموجهة للتكرير والاستهلاك وتحدد الإتاوة بنسبة 20% من نسبة الإنتاج ويمكن أن نحقق هذه النسبة أخذا بعين الاعتبار منطقتي الاكتشاف والبحث.

¹ ولهي بوعلام. مرجع سابق، ص 94-95-97.

(أ، ب) حيث تكون كما يلي:

16.5% بالنسبة للمنطقة (أ).

12.5% بالنسبة للمنطقة (ب).

بينما تخضع النتيجة الإجمالية للسنة المالية إلى ضريبة تبلغ نسبتها 85% خارج المناطق (أ)، (ب) فيما يتعلق بنشاطات التقيب، والبحث، والاستغلال المرتبطة بحقول المحروقات، حيث يتم استعمال الشروط الاقتصادية المتعلقة والبحث والاستغلال المحددة في القانون (86 - 14) حيث يتم تخفيض النسب المذكورة كالاتي:

75% بالنسبة للمنطقة (أ)

56% بالنسبة للمنطقة (ب)

وعليه فان الضريبة المباشرة البترولية يمكن حسابها كما يلي:

$$IDP = 0,85 [PF - R - CP]$$

حيث أن PF: السعر الجبائي؛

R: الإتاوات؛

CP: تكاليف الإنتاج.

ويتمثل السعر الجبائي في:

أ-السعر المرجعي والجبائي للخام لمصدر على حاله بالنسبة لمجموع المحروقات السائلة الموجهة للتصدير؛

ب-سعر التنازل بالنسبة للمحروقات السائلة الموجهة للسوق المحلي؛

ج-سعر التنازل بالنسبة للمحروقات الغازية.

غير أنه يجب على المؤسسة مسك محاسبة مفصلة لثلاثة أنواع من الأنشطة وهي:

- الإنتاج والاستكشاف والبحث؛

-النقل عن طريق القنوات؛

-التمميع.

1_2 ضرائب النظام العام:

إن ضرائب النظام العام تتكون مما يلي:

- الرسم على النشاط المهني : وهو مطبق فقط على نشاط نقل وتمييع الغاز.

-الضريبة على الدخل الإجمالي : فئة الأجور والمرتبات الخاصة بالعمال والموظفين وهي تحسب وفق سلم شهري خاص بها.

2_ الضرائب الغير مباشرة

تطبق هذه الضرائب على نشاطات البحث واستغلال المحروقات الجديد، وتتمثل في:

1_2 الرسم المساحي:

هو رسم غير قابل للحسم يدفع سنويا للخرينة العمومية، يحسب على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع، ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع.

2_2 الرسم على الدخل البترولي:

هو رسم يدفع شهريا للخرينة العمومية، يساوي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات كل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص لها سنويا وهي محددة كالتالي:

- الإتاوة؛
- الحصص السنوية لاستثمارات البحث؛
- مؤونة لمواجهة التكاليف؛
- مصاريف تكوين الموارد البشرية؛
- تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم.

الفرع الثاني: تحليل الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

شهدت الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال السنوات الماضية تقلبات عديدة وذلك بسبب مجموعة من العوامل، وفيما يلي جدول تطورات الحصيلة الجبائية في الجزائر للفترة 2015-2020.

الجدول رقم(3): الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015) (مليار دينار)

السنوات	الحصيلة الاجمالية	حصيلة الجباية العادية	النسبة %	حصيلة الجباية البترولية	النسبة %

الفصل الثاني: واقع النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

42,25%	1722.9	57,74%	2354.7	4077.6	2015
40,39%	1682.6	59,29%	2482.2	4164.8	2016
44,71%	2127	55,29%	2630	4757	2017
46,43%	2349.7	53,57%	2711.8	5061.5	2018
46,97%	2518.5	53,03%	2843.5	5362	2019
34,70%	1394.7	65,30%	2625.2	4019.9	2020

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء عبر الموقع التالي

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf

تاريخ الاطلاع يوم 3 ماي 2023 على الساعة التاسعة صباحا.

من بيانات الجدول أعلاه يتضح الآتي:

نلاحظ من خلال الجدول السابق بان الحصيلة الجبائية في الجزائر شهدت تصاعدا مستمرا في قيمها من بداية 2015 إلى غاية 2019، حيث كانت 4077,6 مليار دينار عام 2015 لتصل إلى 5362 مليار دينار عام 2019 هذا الارتفاع المستمر يعود إلى ارتفاع التدرجي لأسعار البترول وكذا تطور حصيلة الجبائية العادية جراء برنامج الإصلاحات الجبائية المستمرة التي مستها بشكل كبير، لتتخفف الحصيلة الجبائية عام 2020، حيث وصلت إلى 4019,9 مليار دينار بسبب الازمة الاقتصادية الحادة التي سببتها أزمة كورونا، وتراجع أسعار البترول إلى مستويات جد منخفضة، وكذا الشبه جمود للأنشطة الاقتصادية المحلية بسبب كورونا، كما يمكننا أن نلاحظ بان الجبائية العادية تتفوق على الجبائية البترولية في نسب المساهمة في الحصيلة الاجمالية للجبائية وهذا راجع كما اسلقنا الذكر إلى الإصلاحات الجبائية الكبيرة التي خضع لها نظام الجبائية العادية.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

يرتبط النمو الاقتصادي بالنتائج المحلي الإجمالي حيث يمثل معدل النمو الاقتصادي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأخير يعبر عن التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

الفرع الأول: أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

شهدت الجزائر تطورات هامة في اقتصادها، وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي، ويمكن ايجازها فيما يلي:

أولا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل إلى حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، أقر هذا البرنامج الذي اعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد الجزائري، هدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:¹

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الافراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: برنامج تطوير النمو الاقتصادي 2010 – 2014

لقد كان لارتفاع سعر البترول خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى 80 دولار للبرميل، وما نتج عنه من احتياطي صرف تجاوز 162 مليار دولار، وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، أثر كبير في اعتماد أكبر برنامج إنعاش اقتصادي، حيث تجاوز مخصصه الأولي 21234 مليار دج، حيث تم تخصيص 9700 مليار دج لاستكمال المشاريع المتبقية من المخطط السابق خاصة فيما يتعلق بقطاعات السكك الحديدية، الطرق والمياه، وتخصيص 11534 مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة. هدف هذا البرنامج إلى:²

- مواصلة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التركيز على التنمية البشرية كأداة لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني؛
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها؛
- توجيه قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق النائية؛
- تطوير قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

ثالثا: البرنامج الخماسي الثالث 2015-2019.

¹ - بودخدخ كريم. اتجاه السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر، 2001-2014، اطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، ص 20.

² - مخالدي يحيى. برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، سنة 2022، ص 71.

من خلال هذا البرنامج سعت الحكومة إلى تحقيق نمو سنوي بنسبة تقدر ب 07 بالمئة، حيث خصصت غلafa ماليا لهذا البرنامج بقيمة 22100 دج. وذلك لتحقيق جملة كمن الأهداف منها:¹

- تحسين الظروف المعيشية للأفراد؛
- تخفيض نسبة البطالة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا؛
- تشجيع الاستثمار المنتج للثروة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص سواء كان محلي أو أجنبي.

غير أن انخفاض سعر البترول بداية من شهر سبتمبر 2014 إلى أقل من 50 دولار للبرميل سنة 2015 دفع الدولة للجوء إلى سياسة التمويل بالعجز الذي يعتمد على الاحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط، وكذا سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في المشاريع المبرمجة خلال هذا المخطط حيث تم الاحتفاظ بالمشاريع ذات الأولوية القصوى مثل السكن، الصحة، التربية وغيرها والاستغناء عن المشاريع الأخرى غير ذات الأولوية خاصة تلك التي لا تؤثر في النمو بشكل مباشر.²

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، بغض النظر عن عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة في الإنتاج سواء وطنية أو أجنبية، ويستخدم هذا المعيار لخصر مستوى نشاط الاقتصاد الوطني وتحديد مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج.³

كما يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق منها طريقة الانفاق نفضل فيها كالآتي:

طريقة الانفاق: تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعيين العام والخاص بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية والموجودات الثابتة والمخزونات من السلع الجاهزة ونصف المصنوعة والمواد الأولية، ثم إضافة الفائض في الميزان التجاري وطرح صافي دخل

¹ - عمارة البشير. مرجع سابق، ص 434.

² - مخالدي يحيى. مرجع سابق، ص 73.

سمير شيبان. دراسة قياسية لأثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام بواقي، المجلد

08، العدد، 03، 2021، ص 1526.³

عوائد عوامل الإنتاج من الخارج وكذلك تخفيضات الاندثار، ويمكن ايجاز حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الانفاق كما يلي¹:

$$PIP= C + I + G + (X-M)$$

حيث:

PIP : الناتج المحلي الإجمالي؛

C : الاستهلاك؛

I : الاستثمار؛

G : الانفاق الحكومي؛

(X-M) : صافي الميزان التجاري.

بأخذ حالة الجزائر فإن الناتج المحلي الإجمالي فيها عرف تطورات هامة تقلبات عديدة تعود إلى العديد من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية، الناتجة عن التغيرات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، حيث يوضح الجدول الموالي تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة (2020/2015) كما يلي:

الجدول رقم(4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)
(مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي
2015	17 936,6	3,7%
2016	18 510,6	3,2%
2017	18 751,2	1,3%
2018	18 957,5	1,1%
2019	19 147,1	1,0%
2020	18 170,6	-5,1%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لعام 2016 و عام 2020

تومي صالح. مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، ص 48-49.

من بيانات الجدول أعلاه يتضح الآتي:

شهد الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015) تغيراً ملحوظاً، وانطلاقاً من الجدول السابق، نلاحظ ارتفاعه من 17936,6 مليار دينار عام 2015 إلى 18510,6 مليار دينار عام 2016 بمعدل نمو يعادل 3,7%، ليواصل الارتفاع إلى غاية 2018 حيث كان 18957,5 مليار دينار بمعدل 1,1% مقارنة بعام 2017، حيث يعود هذه الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادة الحاصلة في إيرادات المحروقات وارتفاع مستوى أسعار البترول، وكذا الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ثم يعود الناتج المحلي الإجمالي للهبوط بداية العام 2019 ليصبح 18170,6 بمعدل انخفاض 1%، ليواصل في الهبوط عام 2020 إلى قيمة 18170,6 بمعدل انخفاض -5,1%، ذلك راجع إلى ازمت كورونا وانخفاض مستوى أسعار البترول، والتخبطات الاقتصادية التي عانت منها الجزائر جراء ازمت كورونا العالمية.

كما أنه يساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قطاعات عديدة، تتوزع بالشكل الآتي:

الجدول رقم (5): التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2 378,8	3 990,4	4 548,8	3 699,1	3 025,6	3 134,2	المحروقات
1 084,8	2 529,1	2 421,6	2 219,1	2 140,3	1 935,1	الزراعة
1 176,4	1 165,7	1 109,4	1 040,8	979,3	904,6	الصناعة
2 462,2	2 492,0	2 346,6	2 203,7	2 072,9	1 917,2	البناء والأشغال العمومية
8 528,1	8 636,7	8 482,2	8 235,5	7 900,9	7 457,3	خدمات
1 546,6	1 614,4	1 543,7	1 477,4	1 395,6	1 353,7	الرسوم على المحروقات
(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)						
12,7%	19,5%	22,2%	19,6%	17,3%	18,8%	المحروقات
14,1%	12,4%	11,8%	11,8%	12,2%	11,6%	الزراعة
6,3%	5,7%	5,4%	5,5%	5,6%	5,4%	الصناعة
13,2%	12,2%	11,5%	11,7%	11,8	11,5%	البناء والأشغال العمومية

الفصل الثاني: واقع النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

45,5%	42,2%	41,5%	43,7%	45,1%	44,6%	الخدمات
0%	0%	0%	0,1%	2,1%	8,1%	الرسوم على المحروقات

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات التقارير لسنوية لبنك الجزائر لعام 2016 و عام 2020

من بيانات الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول السابق التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث نلاحظ بأن قطاع الخدمات يشكل أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 44 و 45% فيما شكل قطاع المحروقات ثاني نسبة مساهمة في اجمالي الناتج المحلي، حيث شهد هذا القطاع تقلبات عديدة خلال الفترة (2020/2015)، اذ بلغ ما قيمته 3134,2 مليار دينار عام 2015، لينخفض في العام الموالي إلى ما قيمته 3025,6 مليار دينار من اجمالي الناتج المحلي، هذا الانخفاض راجع إلى الهبوط المفاجئ لأسعار النفط، لينطلق هذا القطاع في الارتفاع حيث بلغ اعلى مستوى له عام 2018، بقيمة 4548,8 مليار دينار وبأعلى نسبة قدرة ب2,22%، ذلك بسبب ارتفاع مستوى أسعار النفط، ليعود للانخفاض حيث بلغ ادنى مستوى له عام 2020، بقيمة 2378,8 مليار دينار من الناتج المحلي وبأدنى نسبة قدرة ب7,12%، ذلك راجع لأزمات كورونا وانخفاض مستوى أسعار البترول والنفط، اما عن القطاعات الأخرى فأیضا عرفت تغييرات عديدة كذلك مواكبة للتقلبات التي تحصل في قطاع المحروقات، حيث كانت أدنى قيمة لها 13567,9 مليار دينار عام 2015، ذلك راجع للانخفاض الكبير على مستوى القطاع الصناعة والفلاحي، الا ان نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (خارج المحروقات) ارتفعت بشكل مستمر إلى أن تصل إلى أعلى مستوى لها عام 2019 بقيمة 16437,9 مليار دينار من اجمالي الناتج المحلي، وذلك راجع لتطور قطاع الصناعة والفلاحة نتيجة الاستراتيجية الاقتصادية الجزائرية الباحثة عن الخروج التدريجي من الاعتماد على قطاع المحروقات فقط، وكذا التطور السكاني وارتفاع حجم الاستثمارات في القطاعات خارج المحروقات، بالإضافة إلى أن أكبر قدر من المساهمات كان من قطاع الخدمات الذي كان يشهد تطور مستمر بشكل كبير، بعدها بسبب جائحة كورونا والازمة الاقتصادية العالمية التي احدثتها، انخفضت قيم القطاعات الاخرى إلى ما قيمته 14798,1 مليار دينار من اجمال الناتج المحلي الجزائري.

ومن خلال معادلة حساب الناتج المحلي الإجمالي وفق طريقة الانفاق، نجد بأن العناصر

المكونة للناتج المحلي الإجمالي هي:

1_ الاستهلاك: يعرف الاستهلاك على أنه كل ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يسهم في تحقيق الهدف، ويعتبر الاستهلاك الصورة المكتملة للاادخار ما دام الدخل يوجه للاستهلاك والادخار.¹

كما عرف الاستهلاك خلال السنوات السابقة في الجزائر العديد من التغيرات والتطورات، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(6): تطورات الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2020/2015) (مليار دينار)

النسبة مساهمة الاستهلاك في PIP	الناتج المحلي الإجمالي	تطور الاستهلاك	السنوات
58,3%	17 936,6	10 467,4	2015
59,7%	18 510,6	11 063,7	2016
61,9%	18 751,2	11 611,3	2017
63,7%	18 957,5	12 076,4	2018
64,4%	19 147,1	12 348,2	2019
69,1%	18 170,6	12 556,7	2020

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوية لبنك الجزائر لعام 2016 وعام 2020

من بيانات الجدول نستخلص ما يلي:

يلاحظ من خلال معطيات الجدول بأن الاستهلاك في الجزائر كان في ارتفاع مستمر خلال طيلة الفترة، حيث كان في سنة 2015 بقيمة 10467,4، من ثم ينطلق في الارتفاع بشكل مستمر وبنسبة متقاربة في الزيادة من عام إلى عام، إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2020 بقيمة 12556,7، ذلك راجع لأسباب عديدة منها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة الدخل الفردي.

2_ الاستثمار: يعرف على أنه تكوين رأسمال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الاجل القريب أو غير مباشر مما يشمل إنتاج نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة، أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين.²

نصر ضو. الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، 2013، ص 315. 1
2 بوصوفة الزهرة؛ رحابية آسيا. الاستثمار في الجزائر بين الحرية والتقييد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 2، جوان 2016، ص 2.

الفصل الثاني: واقع النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

كما شهد الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020/2015) تقلبات عديدة، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تغيرات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2020/2015) (مليار دينار)

السنوات	الاستثمار	النواتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الاستثمار في PIP
2015	الاستثمار الخام	8 466,2	47,20%
	اجمالي تكوين راس المال الثابت	7 041,7	
	تغير المخزونات	1 424,5	
2016	الاستثمار الخام	8 893,5	48,05%
	اجمالي تكوين راس المال الثابت	7 544,3	
	تغير المخزونات	1 349,2	
2017	الاستثمار الخام	9 163,2	48,87%
	اجمالي تكوين راس المال الثابت	7 698,0	
	تغير المخزونات	1 465,2	
2018	الاستثمار الخام	9 669,6	51,01%
	اجمالي تكوين راس المال الثابت	8 211,3	
	تغير المخزونات	1 458,3	
2019	الاستثمار الخام	9 395,2	49,07%
	اجمالي تكوين راس المال الثابت	7 904,6	
	تغير المخزونات	1 490,6	
	الاستثمار الخام	7 975,7	43,89%

		7 540,7	اجمالي تكوين راس المال الثابت	2020
		435,0	تغير المخزونات	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لعام 2015 و عام 2020

من بيانات الجدول نستخلص ما يلي:

يبين الجدول السابق تغيرات حجم الاستثمار في الجزائر، حيث نلاحظ بأن حجم الاستثمار الخام كان في ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2018، أي مما قيمته 8466,2 مليار دينار عام 2015 إلى 9669,6 مليار دينار عام 2018، بمعدل نمو خلال هاته الفترة يساوي 14,2% وبنسبة مساهمة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 47,2% و 51,01% خلال نفس الفترة، تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الدخل الوطني والزيادة المستمرة لحجم الاستهلاك، وكذا تشجيع الحكومة لتكوين استثمارات محلية من خلال مراكز الدعم مثل (ansaj, cnac...الخ)، بالإضافة إلى الحوافز جبائية التي قدمتها الجزائر للاستثمارات المحلية خاصة القطاعات الغير نشطة كالصيد البحري وقطاع الفلاحة .. إلخ، وكذا الحوافز المقدمة لجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال تخفيض معدلات الفائدة، وتوفير جو استثماري ملائمة لهم، اما عن الفترة الأخيرة التي كانت خلال عامي 2019 و2020 فنلاحظ بان حجم الاستثمار الخام انخفض إلى ما قيمته 9395,2 مليار دينار عام 2019 ثم إلى 7975,7 مليار دينار، بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تعادل 49,07% عام 2019 و 43,89% عام 2020، هذا الانخفاض كان بسبب عدم الاستقرار السياسي في الجزائر عام 2019 تلتها أزمة جائحة كورونا العالمية.

2_الانفاق: يمكن تعريف الانفاق الحكومي على أنه المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم خدمات إلى المواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.¹

كما يمثل الجدول الموالي تطورات الانفاق الوطني في الجزائر خلال الفترة (2020/2015):

الجدول رقم (8): تطورات الانفاق الوطني في الجزائر خلال الفترة (2020/2015) (مليار دينار)

السنوات	الانفاق الحكومي	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الانفاق في PIP
---------	-----------------	---------------------------	--------------------------

عثمان عبد اللطيف. بورحلة زهرة، أثر الانفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997/2021)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 2، 2022، ص 1.125.

الفصل الثاني: واقع النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

105,5%	17 936,6	18 933,6	2015
107,4%	18 510,6	19 890,5	2016
110,7%	18 751,2	20 774,5	2017
114,7%	18 957,5	21 746,0	2018
113,5%	19 147,1	21 740,4	2019
112,9%	18 170,6	20 532,4	2020

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لعام 2016 و عام 2020

من بيانات الجدول نستخلص ما يلي:

نلاحظ من خلال الجدول الموالي بأن الإنفاق الحكومي في الجزائر شهد هو الأخير تغيرات في مستوياته طيلة فترة الدراسة، حيث نلاحظ بأنه كان في مرحلة ارتفاع مستمرة من عام 2015 بقيمة تساوي 18933,6 مليار دينار إلى غاية عام 2018، اذ وصل إلى ما قيمته 21746,0 مليار دينار، هذا الارتفاع راجع إلى تطور معدلات النمو السكاني في البلاد وكذا الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي أي بعلاقة طردية بينهما، ليمر إلى مرحلة انخفاض انطلاقا من عام 2019 حيث كان 21740,4 مليار دينار، ليصل إلى 20532,4 مليار دينار، هذا الانخفاض كان مواكب للانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا انخفاض معدلات السكان جراء ازمة كورونا، بالإضافة إلى ذلك يوجد سبب آخر هو الازمة السياسة التي كانت موجودة في البلاد، كما أن ارتفاع حجم الانفاق الحكومي بدرجة تفوق الناتج المحلي الإجمالي يفسر بارتفاع حجم الواردات من العالم الخارجي وهذا الذي ينعكس سلبا على الميزان التجاري، أي أن حجم كبير من الانفاق يوجه للقطاع الخارجي.

القطاع الخارجي:

يلعب القطاع الخارجي دورا هامة في تحديد مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عنه بالسلع والخدمات المستوردة والصادرة من وإلى العالم الخارجي، والجدول التالي يلخص صافي الميزان التجاري للفترة (2020/2015):

الجدول رقم (9): صافي الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2020/2015) (مليار دينار)

السنوات	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري
2015	34,566	52,649	-18,083
2016	29,309	49,437	-20,128

-14,412	48,981	34,569	2017
-7,458	48,573	41,115	2018
-9,320	44,632	35,312	2019
-13,622	35,547	21,925	2020

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لعام 2016 وعام 2020

من بيانات الجدول يتضح لنا ما يلي:

نلاحظ بأن صادرات وواردات الجزائر شهدت تذبذب في قيمها خلال فترة الدراسة، حيث كانت صادراتها عام 2015 تعادل 34,566 مليار دينار، مقابل واردات بقيمة 52,649 مليار دينار، لتتخفص صادراتها عام 2016 إلى قيمة 29,309 مليار دينار، مقابل واردات بقيمة 49,437 مليار دينار، لتعود صادرات الجزائر إلى الارتفاع حيث حققت أكبر قيمة لها عام 2018 بقيمة 41,115 مليار دينار، مقابل 48,573 مليار دينار، ثم يمر الميزان التجاري بمرحلة انخفاض حيث بلغ ادنى قيمة له عام 2020 اذ كانت قيمة الصادرات 21,925 مليار دينار ب واردات وصلت إلى 35,547، من الملاحظ بأن واردات الجزائر دائما اكبر من صادراتها، ذلك راجع لضعف الإنتاج الصناعي خارج المحروقات والموارد الباطنية في البلاد، وهذا ما يبرر النتائج السالبة التي يسجلها صافي الميزان التجاري كل عام.

الفرع الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ودرجة تطوره في بلد معين، فالجزائر لطالما سعت إلى تحسين مستوى اقتصادها والرفع من معدلات النمو الاقتصادي فيها، وحدثت النمو الاقتصادي مرتبط بعدة شروط منها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب ان يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان حيث أن:

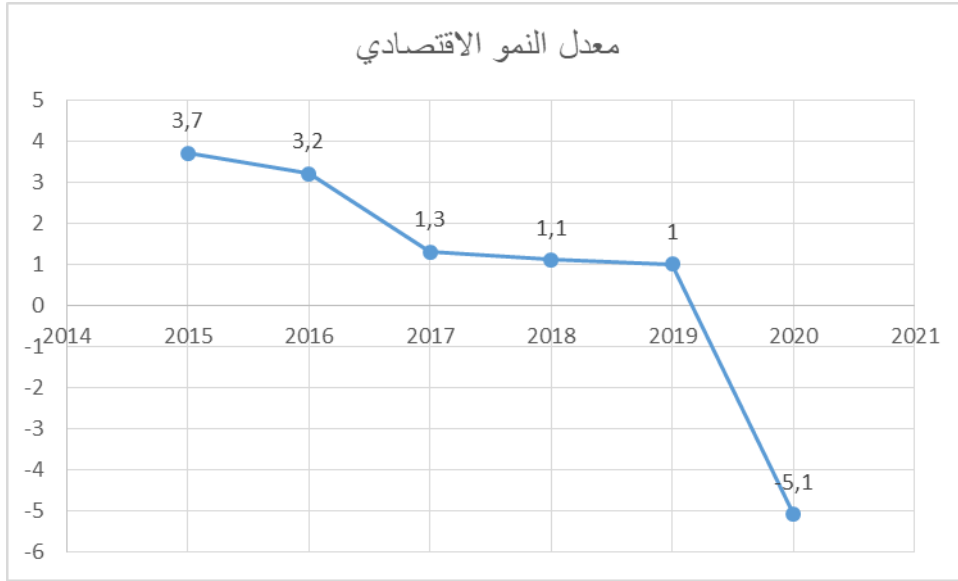
$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية} - \text{الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة}}{\text{الناتج المحلي للسنة السابقة}} \times 100$$

كما سنوضح فيما يلي معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على المعادلة السابقة

خلال فترة الدراسة، من خلال المنحنى الموالي:

الشكل رقم (3): منحنى بياني يوضح معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(2020/2015) بالنسبة المئوية.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر لعام 2016 وعام 2020

انطلاقا من بيانات المنحني البياني يتضح لنا ما يلي:

نلاحظ من خلال المنحني بأن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في انخفاض مستمر، حيث كان أعلى مستوى للنمو الاقتصادي في الجزائر عام 2015 بمعدل نمو 3,7%، ثم لينخفض تدريجيا إلى 3,2% عام 2016 و 1,3% عام 2017، ليصل إلى أدني معدل نمو ب 1% عام 2019، وفي عام 2020 سجلت الجزائر معدل انخفاض في النمو الاقتصادي ب 5,1%

المطلب الثالث: تحليل فعالية السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)

في هذا المطلب سنحاول تحليل فعالية السياسة الجبائية والتي تعبر عنها الحصيلة الجبائية على النمو الاقتصادي (مؤشراته)، بإسقاط معطيات السياسة الجبائية على معطيات النمو الاقتصادي ومعرفة العلاقة الحقيقية بينهما، من خلال معامل الارتباط باستخدام برنامج SPSS.

1_ الحصيلة الجبائية والاستهلاك

باستخدام برنامج SPSS يظهر لنا معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والاستهلاك بالشكل التالي:

الجدول رقم(10): معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والاستهلاك

Corrélations

الاستهلاك	الحصيلة الجبائية
-----------	------------------

الحصيلة الجبائية	Corrélation de Pearson	1	,471
	Sig. (bilatérale)		,345
	N	6	6
الاستهلاك	Corrélation de Pearson	,471	1
	Sig. (bilatérale)	,345	
	N	6	6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات برنامج SPSS

من خلال بيانات جدول معامل الارتباط المستخرج ببرنامج SPSS يتضح لنا ما يلي:

يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل (الاستهلاك) والمتغير التابع (الحصيلة الجبائية) كان بقيمة غير معنوية 0,47، وتدل هذه القيمة على عدم وجود علاقة بين الحصيلة الجبائية والاستهلاك، هذا لأن مستوى الجبائية منخفض عند الاستهلاك.

2_ الحصيلة الجبائية والاستثمار

باستخدام برنامج SPSS يظهر لنا معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والاستثمار بالشكل التالي:

الجدول رقم(11): معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والاستثمار

Corrélations			
		الاستثمار	الحصيلة الجبائية
الحصيلة الجبائية	Corrélation de Pearson	1	,872*
	Sig. (bilatérale)		,024
	N	6	6
الاستثمار	Corrélation de Pearson	,872*	1
	Sig. (bilatérale)	,024	
	N	6	6

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

يتضح لنا من خلال الجدول ان معامل الارتباط بين المتغير المستقل (الاستثمار) والمتغير التابع (الحصيلة الجبائية) كان بقيمة معنوية 0,87، وتدل هذه القيمة على وجود علاقة طردية وقوية جدا بين الحصيلة الجبائية والاستثمار، حيث يمكن القول بأن الجبائية عنصر محفز للاستثمار، لأن الحصيلة

الجبائية في الجزائر تتكون بشكل كبير الجبائية البترولية، والتي بدورها تعتمد عليها الدولة لتوفير المناخ الاقتصادي الملائم.

3_ الحصيلة الجبائية والانفاق

بالاعتماد على برنامج SPSS يظهر لنا معامل الارتباط بين الجبائية والانفاق كما يلي:

الجدول رقم (12): معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والانفاق

		الانفاق	الحصيلة الجبائية
الحصيلة الجبائية	Corrélacion de Pearson	,855*	1
	Sig. (bilatérale)	,030	
	N	6	6
الانفاق	Corrélacion de Pearson	1	,855*
	Sig. (bilatérale)	,030	
	N	6	6

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات برنامج SPSS

بالاعتماد على بيانات الجدول يتضح ما يلي:

من خلال الجدول نجد بأن معامل الارتباط بين المتغير المستقل (الانفاق) والمتغير التابع (الحصيلة الجبائية) كان يعادل قيمة معنوية هي 0,85، هذا ما يدل على أن هناك علاقة طردية قوية جدا بينهما، أي كل ما زادت الحصيلة الجبائية زاد مستويات الانفاق، لان الجزائر تعتمد على حصيلتها الجبائية في تغطية نفقاتها وفي تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

4_ الحصيلة الجبائية والقطاع الخارجي (الميزان التجاري)

يمكن استخراج معامل الارتباط بين الجبائية والقطاع الخارجي باستخدام برنامج SPSS، ويظهر لنا ذلك كما يلي:

الجدول رقم (13): معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والميزان التجاري

		الميزان التجاري	الحصيلة الجبائية
الحصيلة الجبائية	Corrélacion de Pearson	,803	1
	Sig. (bilatérale)	,054	

	N	6	6
الميزان_التجاري	Corrélation de Pearson	,803	1
	Sig. (bilatérale)	,054	
	N	6	6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات برنامج SPSS

بالاعتماد على بيانات الجدول يتضح لنا ما يلي:

من خلال الجدول نجد بان معامل الارتباط بين المتغير المستقل (الميزان التجاري) والمتغير التابع (الحصيلة الجبائية) كان عند قيمة معنوية 0,8، هذا ما يدل على أن هناك علاقة طردية قوية جدا بينهما.

5_ الحصيلة الجبائية والنتاج المحلي الإجمالي

بالاعتماد على برنامج SPSS يظهر لنا معامل الارتباط بين الجباية والنتاج المحلي الاجمالي كما يلي:

الجدول رقم (14): معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية والنتاج المحلي الاجمالي

Corrélations

		الحصيلة الجبائية	النتاج المحلي الاجمالي
الحصيلة الجبائية	Corrélation de Pearson	1	,937**
	Sig. (bilatérale)		,006
	N	6	6
النتاج المحلي الاجمالي	Corrélation de Pearson	,937**	1
	Sig. (bilatérale)	,006	
	N	6	6

** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات برنامج SPSS

من بيانات الجدول يتضح لنا ما يلي:

نلاحظ من خلال الجدول بان معامل الارتباط بين المتغير المستقل (النتاج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الحصيلة الجبائية) كان بقيمة معنوية 0,93، أي أن هناك علاقة طردية قوية جدا بينهما وارتباط قوي، أي كل ما زادة الحصيلة الجبائية يرتفع الناتج المحلي الإجمالي.

في الأخير يمكن القول بان النمو الاقتصادي في الجزائر والمعبر عنه الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بحالة الجباية بحكم مركزها الاقتصادي، كما يمكن القول بأن السياسة الجبائية في الجزائر حلقة مفصلية في الحق الاقتصادي، كما انها تساهم في تطور معدلات النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني

سعت الجزائر جاهدت إلى تحسين وتطوير سياستها الجبائية من خلال العديد من الإصلاحات الجبائية المتواصلة لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، هاته الإصلاحات التي حققت نتائج لا يختلف عليها اثنين، حيث شهدت الحصيلة الجبائية الاجمالية ارتفاعا محسوسا ناتج عن ارتفاع حصيلة الجباية بشكل مستمر طيلة فترة الدراسة، معتليه الريادة مقارنة بنظيرتها الجباية البترولية، هذا ما ساعد الجزائر على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، غير أنها لم تحقق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب بل كانت معدلات النمو الاقتصادي والمعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي في انخفاض خلال فترة الدراسة، وحتى معدلات النمو المسجلة ساهم في جلها الإنتاج النفطي وقطاع المحروقات، لذلك يمكن القول بأن قطع المحروقات هو أنشط القطاعات الاقتصادي في الجزائر، كما يمكن القول أيضا بأن الجباية في الجزائر تدر على الاقتصاد الجزائري إيرادات كبيرة تساهم بشكل كبير على تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة باعتبار الجباية حلقة هام في الاقتصاد الجزائري.



ما يميز الظواهر الاقتصادية أنها مترابطة ومتشابكة فيما بينها، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على اشكالياتنا المتعلقة بفعالية السياسة الجبائية على تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (2020/2015)، وللوصول إلى هدفنا أخذنا هذا البحث على مراحل، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للجبائية والنمو الاقتصادي بشكل عام، من خلال التعرف على النمو الاقتصادي كمبحث أول والجبائية والسياسة الجبائية كمبحث ثاني، ثم انتقلنا إلى واقع النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)، بدا بالإصلاحات الجبائية في الجزائر ثم إلى تحليل الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة، لننتهي إلى معرفة فعالية السياسة الجبائية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول بأن الفرضية الرئيسية التي تنص على أن السياسة الجبائية تلعب دور هام ورئيسي على تحقيق النمو الاقتصادي، كونها حلقة أساسية تؤثر بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي، سواء من حيث مؤشرات ومعدلاته وأساليبه تحقيقه والتقدم فيه في البلدان، صحيحة وهو ما توصلنا إليه في الأخير من خلال الترابط القوي بين السياسة الجبائية والنتائج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي. أما الفرضية الفرعية الأولى التي تعتبر النمو الاقتصادي مصطلح اقتصادي يقيس التغيرات في نصيب الفرد من الدخل وكذا معدلات النمو في الدول، صحيحة حيث توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي مرتبط بالنتائج المحلي الإجمالي والذي يحدد نصيب الفرد من الدخل، كذلك الفرضية الثانية التي تنص على أن الجبائية هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف بالضرائب والرسوم، صحيحة من خلال ما توصلنا إليه من مفاهيم مرتبطة بالسياسة الجبائية، أما عن الفرضية الأخيرة ودراسة السياسة الجبائية في الجزائر ونظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا ما ينعكس على الاقتصاد الجزائري الذي يحقق تطور في النمو الاقتصادي وهو ما يبين أن النظام الجبائي في الجزائر في تحسن، وهذا ما يدل على أن الفرضية الأخيرة التي تقول أن ضعف التحصيل الضريبي في الجزائر يفسر ضعف تأثير الجبائية على النمو الاقتصادي، خاطئة. ويمكن تلخيص ما توصلنا إليه من نتائج في النقاط التالية:

نتائج الدراسة:

- النمو الاقتصادي مسعى كل دول العالم يتطلب استراتيجية وقراءة معمقة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- يعبر تطور الناتج المحلي الإجمالي على تطور معدلات النمو الاقتصادي في بلد ما خلال فترة معينة.

- العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياسة الجبائية هي علاقة ترابط محوري.
- الحصيلة الجبائية الاجمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة شهدت تغلب حصيلة الجباية العادية على نظيرتها حصيلة الجباية البترولية.
- السياسة الجبائية تعتبر عامل محفز للنمو الاقتصادي كونها تساهم في تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن مستوى النمو الاقتصادي، من خلال مساهمتها في توفير المناخ الاقتصادي الملائم.
- يمكن للجباية العادية النهوض بالنمو الاقتصادي نحو الاتجاه المرغوب فيه كما أنها أداة فعالة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد.

اقتراحات الدراسة:

يمكن اقتراح ما يلي:

- لابد من تنسيق السياسة الجبائية مع مختلف أشكال السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية.
- تكييف القوانين الجبائية حتى يتم احتوائها من الاقتصاد الموازي وتحفيز الاستثمارات الوطنية.
- توفير المناخ الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها.
- عصرنة السياسة الجبائية وهياكلها.

أفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة فعالية السياسة الجبائية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذه الدراسة ما هي الاجزاء بسيط لموضوع يتصف بالانتساع والتشابك، بحيث يمكن ان نقدم بعض العناوين التي قد تكون أساس دراسات لاحقة وهي:

- أثر الإصلاحات الجبائية على النمو الاقتصادي.
- دراسة قياسية لأثر الجباية المحلية على التنمية المحلية.

قائمة المراجع

الكتب بالعربية

- أمين حواس؛ فاطمة الزهراء. مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- تومي صالح. مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، بدون سنة نشر.
- سعيد عبد العزيز عثمان. النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- سعيد عبد العزيز عثمان. النظم الضريبية، مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
- عبد المجيد قدي. المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- محمد بد الله شاهين محمد. أسعار صرف العملات المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2018.
- المرسي السيد حجازي. النظم الضريبية بين النظري والتطبيقي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
- ولهي بوعلام. النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2019.

المذكرات

- بعوني ليلي. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 6، العدد 2، 2017.
- بوختالة هيثم؛ معوش نجم الدين. دراسة تحليلية لأثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، برج بوعريريج، 2018/2019.
- بودخدخ كريم. اتجاه السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين الطلب أو تطوير العرض، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020.
- بوصوفة الزهرة؛ رحامية أسيا. الاستثمار في الجزائر بين الحرية والتقييد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 53، العدد 2، 2016.

- بوقضيبة محمد صالح؛ بن جدور لخضر. السياسة الجبائية والإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، مستغانم، 2020/2019.
- زيوش عبد الرؤوف. أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتورا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة تيزي وزو، 2021.
- سمير شيبان. دراسة قياسية لأثر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي، المجلد 8، العدد 3، 2021.
- شاوي صبيحة. الإصلاح الجبائي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 6، 2016.
- ضيف أحمد. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015.
- عثمان عبد اللطيف؛ بورحلة زهرة. أثر الانفاق على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 2، 2022.
- العقون زهرة؛ فكارشة سفيان. الرسم على القيمة المضافة وتأثيرها على القطاعات الصناعية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2.
- علي عزوز. إصلاحات النظام الجبائي وانعكاساته على تطور الجباية المحلية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول.
- عمارة البشير. نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، مجلة دفاتر ميكاس، المجلد 16، العدد 2، 2020.
- فضيلة ملواح؛ علي مكيد. محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد خاص، 2020.
- محمد جمام. النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.
- مخالدي يحي. برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 3، 2022.
- نصر ضو. الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، 2013.
- الوالي فاطيمة؛ بشلاط مصطفى. دراسة قياسية لفعالية النظام الضريبي في زيادة ايرادات الميزانية العامة خارج المحروقات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 1، 2022.

تقارير

- التقارير السنوي لبنك الجزائر لعام 2016.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2020.

المواقع

- موقع الديوان الوطني للإحصاء

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf

المراجع بالإنجليزية

- VLADIMIR N. NAZAROV, TAX SUSTEM, THE CONCEPT AND ITS
LEGAL CONTENT, IEIME MATHEMATICS EDUCATION, VOL, 11 NO 7,
2016

المراجع بالفرنسية

- PIERRE CLICHE. POLITIQUE FISCALE, FRANCA.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة
35-9	الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية
10	تمهيد
17-11	المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي
11	المطلب الأول: تعريف وتصنيفات النمو الاقتصادي
14-12	المطلب الثاني: قياس وعوامل النمو الاقتصادي
17-15	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
26-18	المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة الجبائية
18	المطلب الأول: ماهية النظام الضريبي
20	المطلب الثاني: مفهوم السياسة الجبائية وادواتها
22	المطلب الثالث: أهداف السياسة الضريبية
34-27	المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي
27	المطلب الأول: المدرسة الكينزية المحدثة للجبائية
29	المطلب الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية وتحليلها للنمو الاقتصادي
30	المطلب الثالث: تأثيرات السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي
31	خلاصة الفصل الأول
68-36	الفصل الثاني: فعالية السياسة الجبائية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)
37	تمهيد
43-38	المبحث الأول: الجباية والسياسة الجبائية في الجزائر
38	المطلب الأول: السياسة الجبائية في الجزائر

39	المطلب الثاني: الاصلاحات الجبائية في الجزائر
40	المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر
68_44	المبحث الثاني: واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)
44	المطلب الأول: تحليل الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)
53	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر
64	المطلب الثالث: تحليل فعالية النمو الاقتصادي على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)
68	خلاصة الفصل الثاني
71-69	الخاتمة
74-72	قائمة المراجع
75	فهرس المحتويات

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فعالية السياسة الجبائية على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف معطيات الجانب النظري للنمو الاقتصادي والسياسة الجبائية، والمنهج التحليلي في تحليل واقع السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2015)، مع استخدام برنامج SPSS في تحديد معامل الارتباط بين الحصيلة الجبائية ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان النمو الاقتصادي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، كما انه يملك علاقة طردية مع الحصيلة الجبائية التي بدورها تحدد السياسة الجبائية في البلاد خلال فترة معينة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياسة الجبائية، الناتج المحلي الاجمالي، النظام الجبائي.

Abstract:

This study aimed to determine the effectiveness of fiscal policy on achieving economic growth in Algeria during the period (2015/2020), and for that, the descriptive approach was relied upon to describe the data of the theoretical side of economic growth and fiscal policy, and the analytical approach in analyzing the reality of fiscal policy and economic growth in Algeria during the period (2015/2020), with the use of the SPSS program to determine the correlation coefficient between tax revenue and GDP indicators that express economic growth.

The study reached several results, the most important of which is that economic growth is expressed in GDP, and it also has a positive relationship with the fiscal policy, which in turn determines the fiscal revenue in the country during a certain period.

Key words: Economic growth, tax policy, gross domestic product, tax system